

العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

(دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)

**Factors affecting Financial Performance of Jordanian Insurance
Corporations**

**(Field study on Insurance Companies listed at Amman
Stock Exchange Market)**

إعداد

أنس مصلح ذياب الطراونة

إشراف

الدكتور علي عبدالغني اللايذ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أب / 2015

ب

التفويض

أنا أنس مصلح ذياب الطراونة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم : أنس مصلح ذياب الطراونة




التاريخ : ١٧/١٢/٢٠٢٠م

التوقيع : 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية".

وأجيزت بتاريخ: 2015 / 8 / 26

التوقيع	مكان العمل	أعضاء لجنة المناقشة	
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً ومشرفاً	1. د. علي عبد الغني اللايث
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً	2. د. يونس عليان الشوبكي
	الجامعة الهاشمية	ممتحناً خارجياً	3. أ.د. وليد زكريا صيام

الشكر والتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الإمتنان لمشرفي الفاضل الدكتور علي

عبد الغني اللايذ الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان الى هيئة التدريس الأفاضل في جامعة الشرق

الأوسط وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد مطر والأستاذ الدكتور محمد النعيمي

والأستاذ الدكتور عبدالناصر نور.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني لاتمام هذه الرسالة وخصوصاً في جمع

المعلومات التي أخذت وقتاً وجهداً للحصول عليها .

الباحث

أنس مصلح الطراونة

الاهداء

الى من نذرت نفسها وعمرها لأبنائها، الى من ربتي صغيراً وتحملتني كبيراً، فغادرت

بدون موعد، الى روح أمي الطاهرة رحمها الله.

الى من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا، والدي العزيز.

الى من جمعني به ذكريات الطفولة، أخي وصديقي المهندس محمد.

الى الصديق الوفي حسن القطاونة.

أهديكم هذا الجهد المتواضع.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	العنوان
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة وفرضياتها
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	تعريف مصطلحات
9	حدود الدراسة
9	محددات الدراسة
10	الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة
11	مقدمة
12	مفهوم وأهمية الأداء المالي
14	أهداف تقييم الأداء المالي
16	مؤشرات قياس الأداء المالي
22	العوامل المؤثرة في الأداء المالي

34	الدراسات السابقة
43	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
45	الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)
46	منهج البحث
46	مجتمع وعينة الدراسة
47	أداة الدراسة
47	صدق وثبات اداة الدراسة
48	متغيرات ونموذج الدراسة
50	المعالجة الاحصائية
51	الفصل الرابع: نتائج الدراسة (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)
52	مقدمة
52	خصائص عينة الدراسة
53	اختبار افتراضات تحليل الانحدار
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومصفوفة الارتباط
59	اختبار الفرضيات
67	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
68	مقدمة
68	مناقشة النتائج
71	التوصيات
73	المراجع
73	قائمة المراجع العربية
76	قائمة المراجع الأجنبية
79	الملاحق
79	الملحق 1: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الديمغرافية
81	الملحق 2: اداة الدراسة
87	الملحق 3: قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	أسماء شركات التأمين الأردنية محل لدراسة	(1-3)
61	قيم معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة	(2-3)
63	متغيرات الدراسة وفرضياتها وطريقة المعالجة الاحصائية	(3-3)
66	التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية	(1-4)
68	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	(2-4)
69	نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات	(3-4)
70	نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات	(4-4)
71	نتائج اختبار خطية العلاقة بين المتغيرات	(5-4)
72	نتائج اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات	(6-4)
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين	(7-4)
73	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	(8-4)
74	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية في العائد على الأصول	(9-4)
77	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية في العائد على الملكية	(10-4)
78	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية في العائد على الأصول	(11-4)
79	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية في العائد على الملكية	(12-4)
81	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	(13-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
62	نموذج الدراسة	(1-3)
66	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي	(1-4)
67	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للتخصص العلمي	(2-4)
67	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للخبرة العملية	(3-4)
69	تمثيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات	(4-4)
70	تمثيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات	(5-4)

المخلص

العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على

شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

إعداد : أنس مصلح نيا ب الطراونة

إشراف : الدكتور علي عبدالغني اللالذ

هدفت الدراسة الى اختبار أثر مجموعتين من المتغيرات المستقلة هي العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية)، والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (العائد على الأصول والعائد على الملكية). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة وزعت على عينة من موظفي شركات التأمين تألفت من (72) مبحوثاً من كافة شركات التأمين الأردنية البالغ عددها (24) شركة، استرد منها (70) استبانة. كما تم الاعتماد على معدلات العائد على الأصول والعائد على الملكية لقياس الأداء المالي للشركات. وبعد اجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية لكل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية في الأداء المالي لشركات التأمين. وتضمنت نتائج الدراسة ترتيباً للمتغيرات الخارجية والداخلية وفقاً لدرجة تأثيرها في الأداء المالي لشركات التأمين. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي، شركات التأمين الأردنية.

ABSTRACT

Factors Affecting Financial Performance of Jordanian Insurance Corporations: Field study at Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange Market

Prepared by: Anas Museh Al tarawneh

Supervised by: Dr. Ali Abedelghani Alaith

The aim of the present study was to examine external factors (legal, economic, and competitive environments) and internal factors (financial planning, internal control, and managerial efficiency) affecting the financial performance (return on Assets and Return on Equity) of Jordanian Insurance Corporations. Using the analytical descriptive method, a questionnaire-based survey was conducted on a sample consisted of 72 employee working for 24 insurance corporations in order to collect data, 70 questionnaires were returned. Financial performance was measured by return on assets (ROA) and return on equity (ROE). Simultaneous multiple regression analysis was carried out on study variable to test hypotheses. The findings of the study pointed out that external factors as well as internal factors have statistical significant effect on financial performance of Jordanian Insurance Corporations. The degree to which each independent factor has an influence on the financial performance was reported in the results. Finally, in the light of the findings, the study recommended that insurance companies should pay more attention to external and internal factors affecting their financial performance.

Keyword: Factors Affecting Financial Performance, Jordanian Insurance Corporations.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

(1-1) مقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها

(4-1) أهمية الدراسة

(5-1) أهداف الدراسة

(6-1) تعريف المصطلحات

(7-1) حدود الدراسة

(8-1) محددات الدراسة

(1-1) مقدمة

تأتي دراسة الأداء المالي للشركات عموماً، وشركات التأمين على وجه الخصوص، على درجة كبيرة من حيث الارتباط الوثيق بين أداء الشركات وقدرتها على انجاز الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سواء من خلال مقدار العائدات المالية للشركة، أم استخدامها الأمثل للموارد، وهو الأمر الذي يمكن الشركة من التطور ومنافسة غيرها من الشركات ، (2007؛ الخطيب، 2010).

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن وبساطتها قياس الأداء المالي للشركات ومنها: نسب السيولة ونسب الربحية ونسب الملاءة. وفي حين تعبر نسب السيولة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (مطر، 2010)؛ فان نسب الربحية تعكس قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات أو تلك المرتبطة بالأموال المستثمرة في الشركة (عبيدات، 2006؛ مطر، 2010). وفي المقابل، فان نسب الملاءة تهدف الى تحليل السياسة التمويلية للشركة واعتمادها على الديون في تمويل اصولها (الجعافرة، 2012).

وفي ضوء أهمية الأداء المالي للشركات، فان الحاجة تظهر لدراسة اية عوامل من الممكن أن تؤثر في مستويات هذا الأداء. ومن خلال مراجعة الأدب النظري تبين أن هنالك العديد من العوامل المؤثرة في الأداء ومنها: العوامل التنظيمية، واستخدام التكنولوجيا، والعوامل البيئية (جودي، 2008). وبصفة عامة، يمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل خارجية وعوامل داخلية، حيث تتضمن العوامل الخارجية: العوامل القانونية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل التنافسية (دباغية والسعدي، 2011؛ عربيات، 2008). أما العوامل الداخلية فتتألف من التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية (كراجه، 1991؛ الوردات، 2010).

وحيث أن قطاع التأمين يمثل واحداً من أهم القطاعات الخدمية في الاقتصاد الأردني، وفي انخفاض أداء هذه الشركات فإن هنالك حاجة ماسة لدراسة أثر العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في أداء شركات التأمين في الأردن. خاصة في ظل ندرة الدراسات العربية والأردنية تحديداً التي تناولت دراسة هذه العوامل وعلاقتها بالأداء. وعليه فإن الدراسة الحالية تسعى الى دراسة أثر العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ببعديه: العائد على الأصول والعائد على الملكية، وذلك انطلاقاً من أهمية قطاع التأمين والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن واقع أهمية شركات التأمين في مواجهة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها مختلف الشركات في شتى القطاعات.

(2-1) مشكلة الدراسة

تواجه العديد من شركات التأمين الأردنية تراجعاً في الأداء المالي، حيث أصبح من الواضح أن قطاع التأمين يعيش ظروفاً صعبة بدلالة الخسائر الفادحة التي تتكبدها شركات التأمين، والتي تجاوزت خلال العقد الأخير ما يقارب 120 مليون دينار أردني (محمود، 2013). ومن الملاحظ وجود عدة عوامل تؤثر على أداء شركات التأمين، لذلك فإن دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين باتت ضرورة بحثية يمكن من خلالها التحقق من الدور الذي من الممكن أن تلعبه هذه العوامل في الأداء المالي، سواء كانت عوامل خارجية أم داخلية. في حين أظهرت مراجعة الأدب النظري وجود العديد من العوامل التي يمكن من خلالها التنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين؛ فقد اعتمدت الدراسة العوامل الخارجية التالية: البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية، والعوامل الداخلية التالية:

التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية. كما اعتمد معدل العائد على الأصول والعائد على الملكية لقياس الأداء المالي.

(3-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها

يمكن صياغة مشكلة الدراسة ضمن الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية على العائد على الأصول لشركات التأمين الأردنية؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية في العائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية ممثلة بالتخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية على العائد على الأصول لشركات التأمين الأردنية؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية ممثلة بالتخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية على العائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية؟

تسعى الدراسة في ضوء الأسئلة التي تحاول الاجابة عليها الى اختبار الفرضيات التالية:

H1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة

الاقتصادية، والبيئة التنافسية) مجتمعة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (العائد على

الأصول).

H2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) مجتمعة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (العائد على الملكية).

H3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) مجتمعة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (العائد على الأصول).

H4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) مجتمعة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (العائد على الملكية).

(4-1) أهمية الدراسة

تلعب شركات التأمين دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني الأردني، ويمثل أداء تلك الشركات ركناً رئيسياً بالنسبة للقطاعات الأخرى والمجتمع، تبعاً للخدمات التأمينية التي تقدمها لمختلف القطاعات والأفراد التي تمكنهم من تجاوز الأخطار التي يتعرضون لها. وعليه، فإن دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي لهذه الشركات يعد أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، من منطلق أن الدراسة تقدم نتائج وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تحسين أداء الشركات وتلافي جوانب القصور في التعامل مع العوامل المؤثرة في أدائها. وبالتالي تحسين أداء الشركات والمحافظة على استمرارية دورها في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، تلقت الدراسة أنظار الباحثين الى قطاع وطني حيوي يعاني من أزمة حادة في تراجع الأداء ويتطلب تكاثف الجهود للنهوض به، وفي مقدمة ذلك الجهود

البحثية التي تفضي الى نتائج مفيدة بالنسبة لصانعي القرارات في الحكومة والقائمين على قطاع التأمين.

(5-1) أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة عامة الى اختبار الأثر المحتمل لمجموعتين من المتغيرات المستقلة هما: العوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في متغير تابع هو الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية. وبصفة خاصة فإن الدراسة تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهمية ونوعية العوامل الخارجية والداخلية التي تتعرض لها شركات التأمين، والتعرف على مقاييس الأداء المالي.
2. التعرف على أثر العوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية على العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية.
3. تحديد درجة تأثير كل متغير من العوامل الخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.
4. التعرف على أثر العوامل الداخلية ممثلة بالتخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية على العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية.
5. تحديد درجة تأثير كل متغير من العوامل الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.

(6-1) تعريف المصطلحات

- **البيئة القانونية:** تعرف البيئة القانونية بأنها مجموعة المتغيرات التشريعية المتعلقة بسياسات الدولة العامة وبرامجها التنموية وخططها الاستثمارية. ويعد استقرار البيئة القانونية عاملاً هاماً في الحد من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات وتسهيل العمليات الانتاجية والاستثمارية (العارف، 2002). ومن الناحية المفاهيمية، تعبر البيئة القانونية الخاصة بقطاع التأمين عن تشريعات التأمين التي تتمثل بالأنظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بتنظيم أعمال التأمين، والتي تقوم سلطات رقابية متخصصة بمتابعتها وضمان تطبيقها بالشكل السليم.

- **البيئة الاقتصادية:**

تتمثل البيئة الاقتصادية بمجموعة العناصر التي يتألف منها النظام الاقتصادي للدولة، والذي تعمل فيه الشركات. ومن أمثلة هذه العناصر: السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة، ومعدلات التضخم والبطالة وخصائص الإستثمار، ومعدلات الفائدة. وتتضمن البيئة الاقتصادية بعض المعطيات مثل العولمة، والتحرير الاقتصادي، والخصخصة، والالتزام بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الجات، والشراكة بين القطاعات، وأسعار السوق وغيرها (دراجي، 2010). ويقصد بالبيئة الاقتصادية مفاهيمياً المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في أداء شركات التأمين الأردنية مثل معدلات دخول الأفراد، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم، ومعدلات الفائدة، وحالة الركود أو الانتعاش الاقتصادي.

- البيئة التنافسية:

تعرف البيئة التنافسية بأنها مجموعة العوامل والعناصر التي تشكل موقع الشركة في سوق الأعمال، تبعاً للقدرات التي تتمتع بها من حيث القدرة على توجيه مسارات السوق او التحكم بها (العارف، 2002). وتشير البيئة التنافسية من الناحية المفاهيمية الى قدرة شركة التأمين على تقديم خدمات ذات جودة عالية، بحيث تكون قادرة على منافسة مثيلاتها المحلية، وعرض خدمات جديدة في السوق، والقدرة على الابتكار والابداع.

- التخطيط المالي:

يهتم التخطيط المالي بكيفية توفير التمويل للمشاريع بأقل التكاليف، بالاضافة الى كيفية استثمار هذه الأموال من أجل تحقيق أعلى العوائد بأقل المخاطر. ويعبر التخطيط المالي مفاهيمياً عن قيام شركات التأمين باعداد الموازنات التخطيطية، وقائمة التدفقات النقدية المتوقعة والموازنة النقدية ، حيث يتم اعدادها للفترة المقبلة بهدف توفير البدائل ذات الجودة العالية والتكلفة الأقل، وتوفير السيولة اللازمة.

- الرقابة الداخلية:

تشكل الرقابة الداخلية جزء من نظام الرقابة المعني بتحقيق الغايات المحاسبية للشركة، وهي عملية مستمرة تقوم بها الادارة من أجل التعرف على أداء وانجازات الموظفين، ومدى تحقيق الشركة لأهدافها وخططها، بالاضافة الى التأكد من سير عملية التنفيذ وفقاً للسياسات المرسومة (العازمي، 2012). وتعتبر الرقابة الداخلية من الناحية المفاهيمية عن القيم المهنية والأخلاقية لدى الموظفين التي تعزز لديهم الحفاظ على أصول الشركة، ووجود الهياكل

التنظيمية واضحة الصلاحيات والمسؤوليات، والعمل المستمر للكشف عن أوجه القصور في الأداء، ومتابعة اجراءات الضبط الداخلي، بالاضافة الى تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية.

(7-1) حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على شركات التأمين العاملة في السوق الأردني والمدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.
- **الحدود الزمانية:** الفترة الممتدة من الفصل الدراسي الأول 2014/2015 الى الفصل الصيفي 2014/2015.
- **حدود العينة والبيانات:** تضم الدراسة عينة من موظفي شركات التأمين، والبيانات المالية الخاصة بمعدلات العائد على الأصول والعائد على الملكية ضمن السنوات (2008-2012) والمستقاه من القوائم المالية لشركات التأمين المبحوثة، وتم اختيار هذه الفترة تحديداً لأن بعض الشركات لم تقم بنشر بياناتها المالية في عامي 2013 و 2014.

(8-1) محددات الدراسة

تقتصر الدراسة على مجموعة العوامل الخارجية والداخلية المستخدمة في قياس العوامل المؤثرة في الأداء المالي ببعديه (العائد على الأصول والعائد على الملكية). ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث الصعوبة في جمع البيانات وعدم توفر بيانات منتشرة لبعض شركات التأمين لعامي 2013 و2014 .

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(1-2) مقدمة

(2-2) مفهوم وأهمية الأداء المالي

(3-2) أهداف تقييم الأداء المالي

(4-2) مؤشرات قياس الأداء المالي

(5-2) العوامل المؤثرة في الأداء المالي

(6-2) مفهوم وفوائد التأمين

(7-2) الدراسات السابقة

(8-2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(1-2) مقدمة:

إن شيوع إستخدام مصطلح الأداء في الأدب وكثرة استعماله خاصة في البحوث التي تتناول مؤسسات الأعمال لم يؤدي الى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله، فهو قد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما نجده في كثير من الأحيان يعبر عن انجاز المهام. يعكس الأداء قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ولا سيما طويلة الأمد منها التي تتمثل بأهداف الربح والنمو والبقاء والتكيف باستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين (عبدالقادر، 2012). وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة، فالأداء مرآة الشركة في تحقيق الانتاجية العالية بشرط أن يكون ذلك مقروناً برضا الزبائن، والإستثمار بحصة سوقية جيدة تستطيع من خلالها الشركة توفير عائد مالي مناسب، والقيام بالمسؤوليات الأخلاقية والإجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها الشركة وتجاه المجتمع.

ف طالما أن شركات الاعمال تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بشدة المنافسة ولا سيما في مجال تقانة المعلومات والاتصالات ونظراً لأن أغلب شركات الاعمال تتجه حالياً نحو الاقتصاد المعرفي، فان كل ذلك يستوجب وقوف الشركة على مستوى أدائها للكشف عن امكاناتها وقدراتها، وقيمتها التنافسية وموقعها في السوق، فنتائج الأداء تساعد في الكشف عن مدى ملائمة الخطط والاهداف والسياسات والبرامج للموارد المتاحة، وكذلك الكشف عن مستوى التنسيق بين مختلف الوظائف والنشاطات والعمليات، وعلى مدى قدرة الموارد البشرية على القيام بالمهام المناطة بها على النحو اللازم (الكبيسي، 2002).

لذلك سيتناول الباحث في هذا الفصل الأداء المالي من حيث المفهوم والتقييم ومؤشرات قياسه وكذلك التعرف على العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في قياس ذلك الأداء المالي لشركات التأمين ثم التطرق الى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

(2-2) مفهوم وأهمية الأداء المالي

تعددت آراء الباحثين بشأن تحديد المقصود بالأداء المالي؛ منهم من ربط بين الأداء المالي بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية، أو بالعائدات المتحققة، أو بالاستخدام الأمثل للموارد، أو مقارنة ما تم انجازه بما تم التخطيط له. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لما بينه الباحثون.

يرى الخطيب (2010) أن الأداء المالي يمثل قدرة الشركة على إنجاز أهدافها المالية وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها الشركة، ويعبر عن الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة وغيرها. أما (2010) Codjia فقد ربط الأداء المالي بالعائدات المالية للشركة، حيث ترد ضمن ملخص حسابي يعرض هذه العائدات بصورة تفصيلية، حيث يتم عرض حجم الإيرادات والمصروفات والربح أو الخسارة. وفي المقابل يؤكد (2011) Laurence على أن الأداء المالي هو بما تحققة الشركة من عائدات يلخصها سجل حسابي يستند الى قياس السياسات والعمليات المرتبطة بالاطار المالي للشركة ضمن فترة زمنية معينة، وبالمقارنة مع شركات أخرى مشابهة.

ويضيف العامري والركابي (2007) ان الأداء المالي ذو علاقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويتم الحكم عليه من خلال الدراسة المستفيضة للبيانات والقوائم المالية، بغرض الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، والتخطيط الاستراتيجي، والكشف عن أوجه القصور وانحرافات السياسة المالية المتبعة، وتصحيح هذه الانحرافات. الأمر الذي يترتب عليه حماية الشركة من مخاطر عدم الايفاء

بالتزاماتها وزيادة قدرة الشركة على الاستمرارية والمنافسة. ومن وجهة نظر شنوف (2013) بأن تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية هو "عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية".

وقد ذكر (Poister & Streib (2005, P:46 مفهوم تقييم الأداء بأنه "مراجعة لما تم إنجازه بالإعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للشركة، والتي تقوم على استراتيجية تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية للشركة. ومن هنا فان تقييم الأداء المالي الذي تناوله الكثير من الباحثين لا يخرج عن كونه خطة عمل يتم تطويرها لتحديد الكيفية التي تم من خلالها الوصول إلى النتيجة عن طريق معايير تقييم الأداء، وهي معايير موضوعية تركز على العمل المنجز ومدى تحقيقه للأهداف، ومعايير سلوكية تكشف عن صفات العاملين في الإدارة المالية الشخصية كالتقالية والسرعة في التعلم والاستفادة من التدريب، وذلك لضمان تقييم الأداء المالي بصورة جيدة وصحيحة، لتوضيح مستوى الأداء الحالي، ولآثاره الايجابية على الأداء المستقبلي المتوقع من الشركة (المطيري، 2011).

وتكمن أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة، إذ أن الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور والتفوق (Beest et al., 2009)، كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة، التي تلعب دوراً في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح (الدعاس، 2010). ويمكن من خلال التقييم الفعلي للأداء التعرف على درجة

مطابقة الأداء الحالي مع الخطة الموضوعية وبالتالي التعرف على مدى الانجاز الحقيقي للأهداف (درة، 2003). وعليه، فإن أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركة تتبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها. علاوة على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف (عصام، 2012).

(3-2) أهداف تقييم الأداء المالي

تتطوي فكرة تقييم الأداء على مقارنة النتائج الفعلية بأهداف معينة سبق الاتفاق عليها ومحاولة التعرف على نواحي القوة أو الضعف من خلال تفسير الفروقات الملحوظة بين الناتج الفعلي والهدف المخطط، إذ تكشف الفروقات عن نواحي القوة في المنشأة لتشجيعها وتدعيمها أو نواحي الضعف ومن ثم العمل على تحسينها (ديري، 2011). ومن وجهة نظر عصام (2012) فإن تقييم الأداء المالي يعد بمثابة إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه أي تحديد الإيجابيات والسلبيات وذلك بمقارنة ما تهدف إليه الشركة مع ما حققت من نتائج فعلية.

ويضيف قويدر (2007) بأن عملية تقييم الأداء المالي تهدف لضمان تحقيق أعلى مستوى من الكفاية المالية والفاعلية للوحدة الاقتصادية، وتعتبر الكفاية المالية عن تحقيق أقصى مستوى من الأرباح من خلال استغلال أمثل للموارد المتاحة والتي على ضوءها يتم تحديد نسبة التوزيعات وحجم التوسع في إجمالي الأصول، كما تعتبر الفاعلية المالية عن مدى ملاءمة الأهداف المختارة ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف من خلال قدرة الشركات في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها، بهدف تحقيق

أقصى مستوى من السيولة المعقولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وتلبية متطلبات تشغيل الأصول

الثابتة، الأمر الذي يتطلب من المعنيين بالتحليل المالي الالتزام بقدر الإمكان بتطبيق الأسس التالية:

1. تحديد الأهداف التي تسعى إليها عملية التقييم.
2. تحديد الخطط والوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.
3. تحديد معايير الأداء التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام وعلى وجه التفصيل.
4. تفعيل دور محاسبة المسؤولية وتحقيق مبدأ الموازنة بين السلطة والمسؤولية.

وتقييم الأداء هي عملية شاملة ومستمرة لا تقتصر على نشاط دون آخر أو مرحلة دون أخرى،

وقد ذكر جميل وسعيد (2007) أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تتمثل بالآتي:

1. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها و المدرجة في خطتها الإنتاجية، و تحديد نسبة تحقيق المنجز من الأهداف المحددة مسبقاً ، بما يضمن الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في إستغلال الموارد المتاحة.

2. تحديد أسباب الإنحرافات بشكل مفصل وبيان نسبة الإنحرافات التي تعود إلى ضعف في الأداء أو الرقابة أو التخطيط وتوجيه نظر الإدارة إلى المواطن التي تظهر فيها الإنحرافات المهمة وذلك لمساعدة الادارة على إتخاذ القرارات المناسبة لغرض معالجتها ومنع حدوثها.

3. العمل على تحسين الأداء من خلال الوصول الى الوسائل الكفيلة لغرض معالجة الانحرافات وتجنب تكرارها، مع ضرورة الحرص العمل على تطويرها وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل.
4. استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحقيق الهدف من عملية تقييم الأداء، بما يضمن

تحسين وتقويم الأداء والوصول الى المعايير المثلى التي تعكس أداء أفضل لجميع الأنشطة في

الوحدات الاقتصادية .

(4-2) مؤشرات قياس الأداء المالي

عند النظر إلى الأداء المالي، فإن هناك مجموعة من المؤشرات (النسب المالية) لابد من التطرق إليها وهذه النسب تتمثل بتحديد أو تقدير نسب السيولة، الربحية، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار وغيرها من النسب التي تمثل مؤشرات لقياس الأداء المالي للشركات (Haber & Reichel, 2005).

وتقسم مؤشرات الأداء المالي، إلى مجموعات النسب الآتية:

أ. نسب السيولة:

تقيس هذه النسب قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة الأجل وبصورة فورية، ويذكر مطر (2010) إلى أنه تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وإن أمكن وجود معيار متفق عليه لصناعة معينة، ومن هذه النسب (الجعافرة، 2012):

1. **نسبة التداول:** تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، وكلما

كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على إمكانية وفاء الشركة بما عليها من التزامات قصيرة الأجل،

ويمكن التوصل إلى نسبة التداول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2. **نسبة السيولة السريعة:** تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من نسبة السيولة العامة (التداول) في قياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل كونها تستبعد المخزون باعتباره أقل سيولة من النقدية وما في حكمها. ويمكن التوصل الى نسبة السيولة السريعة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{المطلوبات المتداولة}$$

3. **صافي رأس المال العامل:** إن فكرة رأس المال العامل مهمة جداً في الدراسة المالية، لأن رأس المال العامل يعبر عن التوازن الاجمالي، وبالضبط أحد شروطه، كما يمتاز بالتغير في الزمن وتبعاً لدوران الأموال، ويتمثل بالفرق بين موجودات المنشأة المتداولة ومطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع الموجودات المتداولة يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل، ويمكن التوصل الى صافي رأس المال العامل من خلال المعادلة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}$$

4. **نسبة النقدية:** هي النسبة التي تلقي الضوء على قدرة النقدية وما في حكمها كالاستثمارات في الأوراق المالية على سداد الالتزامات المتداولة للمنشأة ، حيث تأخذ هذه النسبة في الاعتبار قدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات الجارية للمنشأة ، ويمكن التوصل الى نسبة النقدية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{الموجودات النقدية وأشباه النقدية} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

ب. **نسب الربحية:** تعد المؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء الشركة وتسمى الوحدات الاقتصادية ذاتها الى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء، تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة (عبيدات، 2006).

ويذكر مطر (2010) أنه في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية، هما:

1. مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية:

حافة ربح التشغيل = ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT) / صافي المبيعات

حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات.

تعتبر نسبة حافة التشغيل مؤشراً للأداء التشغيلي للشركة حيث تعكس كفاءة الإدارة في استخدام مصاريف التشغيل. وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ أما عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

حافة صافي الربح = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات.

وتعتبر هذه النسبة كمؤشر لتقييم الأداء الشامل لإدارة الشركة لأنها تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات والمصروفات الأخرى التي تخرج عن نطاق النشاط العادي للشركة .

2. مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالاموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنتين معاً، حيث تعرف بنسب الربحية.

ويذكر عبيدات (2006) بعض من نسب الربحية، وهي:

1. معدل العائد على الموجودات:

ان مقياس العائد على الموجودات ، ويسمى أيضاً معدل العائد على الأصول، هو من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل ادارة الشركة ، ويذكر الخلايلة (2007) أن معدل العائد على الأصول يعتبر من أهم الاختيارات التي تستخدم لقياس قدرة الادارة على تحقيق عائد على كل الأموال المتاحة للشركة من المصادر المختلفة ، فهو يقيس مدى نجاح المنشأة في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأصول ، وهو بهذا يفصل بين آثار الأنشطة التشغيلية (العمليات) والاستثمارية وآثار الأنشطة التمويلية على الربحية. ويمكن التوصل الى معدل العائد على الموجودات من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{متوسط إجمالي الموجودات}$$

ويمكن تحليل معدل العائد على الأصول على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{صافي الدخل المعدل/صافي المبيعات}) * (\text{صافي المبيعات/ متوسط}$$

$$\text{الأصول}) = \text{هامش الربح} * \text{معدل دوران الأصول}$$

فالشق الأول من معدل العائد على الأصول يمثل نسبة الربح الى المبيعات ، ويسمى أيضاً بهامش الربح والذي يعكس نسبة الأرباح في كل دينار مبيعات ، أي أنه يقيس ربحية المبيعات ، وبشكل عام الزيادة في هامش الربح تؤدي الى تحسين معدل العائد على الأصول بفرض ثبات معدل دوران الأصول، ويمثل الشق الثاني من معدل العائد على الأصول معدل دوران الأصول ويعكس قدرة الأصول على توليد المبيعات وليس بالضرورة الأرباح ، ويعتبر مقياساً لكفاءة استخدام الأصول المتاحة (الخليلية، 2007).

ويعبر معدل العائد على الأصول عن قدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق الأرباح التشغيلية فهو يعكس القدرة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول وبذلك يعكس كفاءة أنشطة العمليات ولا يعكس الأنشطة التمويلية .

ويمكن اظهار نسبة معدل العائد على الأصول في صورته أخرى حيث يطلق عليها مصطلح معدل العائد على الاستثمار (مطر ، 2010). ويمكن التوصل اليها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{متوسط إجمالي الموجودات}$$

ويذكر الخلايلة (2007)، أهم استخدامات معدل العائد على الأصول كما يلي :

1. يعتبر مقياساً لكفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة بغض النظر عن حجم المنشأة ، فالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة هي من متطلبات الادارة الناجحة .
2. يستخدم لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة .
3. تقييم أداء الفروع أو خطوط الانتاج .

2. معدل العائد على حقوق الملكية:

يعتبر مؤشر لمعدل العائد المتوقع من استثمار أموال المالكين، إذ أن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل أداء الإدارة الكفؤة. ويمكن التوصل الى معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}$$

كما أن معدل العائد على حقوق الملكية يقيس ربحية كل دينار مستثمر من قبل ملاك المشروع (حملة الأسهم العادية) ويعكس كل من الأنشطة التشغيلية والتمويلية ، وبالتالي يتأثر بالرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال بالإضافة الى معدل العائد على الأصول .

إن هذا المعدل العائد الصافي لحملة الأسهم العادية يتأثر بالطريقة التي تمول بها الأصول ، فإذا كانت الأصول ممولة بالكامل عن طريق الأسهم العادية (أي لا يوجد ديون في هيكل رأس المال) في هذه الحالة لا يختلف معدل العائد على حقوق الملكية عن معدل العائد على الأصول. و يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = ((\text{الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية}) / (\text{متوسط حقوق حملة الأسهم}$$

العادية)).

حيث يمثل البسط في هذه النسبة الدخل المتاح لحملة الأسهم وهو عبارة عن صافي الدخل بعد الضرائب مطروحاً منه حصص الأرباح على الاسهم الممتازة (ان وجدت)، إذ يتقاضى حملة الأسهم الممتازة حقوقاً ثابتة على شكل أرباح، وهي تعتبر عبئاً على أرباح حملة الأسهم العادية. أما المقام فيمثل

متوسط حقوق حملة الأسهم العادية، وحقوق حملة الأسهم العادية تمثل اجمالي حقوق المساهمين مطروحاً منها الأسهم الممتازة (ان وجدت)، ويشتمل اجمالي حقوق المساهمين على رأس مال الأسهم العادية ورأس المال الاضافي العادي، والأرباح المحتجزة، وحسابات رأس المال الاضافي الأخرى والاحتياطيات (الخلايلة، 2007).

وقد ذكر مطر (2010) أنه في حال وجود أسهم ممتازة يمكن تحديد نسبة العائد على حقوق المساهمين بالنسبة للمساهمين العاديين بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = ((\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}) / \text{متوسط جملة حقوق المساهمين العاديين}).$$

(5-2) العوامل المؤثرة في الأداء المالي

لقد تناول الباحثين العوامل المؤثرة على الأداء المالي بشكلها العام وتناول البعض منهم جزء من تلك العوامل وكما أوردها جودي (2008) بالآتي:

1. **العوامل التنظيمية:** يمثل الحجم من المحددات التنظيمية المهمة في أداء مؤسسات الأعمال، ويمثل حجم المؤسسة انعكاس لحجم مواردها المتاحة لها، وحجم نشاطها، وإذ تمتلك المؤسسات الكبيرة طاقة إنتاجية أكبر في زيادة قدرتها على توليد المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، فضلاً عن أنها تكون أكثر استقراراً وقدرتها على توزيع الأرباح على المساهمين وبالتالي زيادة أسعار أسهم الشركة في السوق. كذلك فإن ملائمة الهيكل التنظيمي وطريقة ترتيب العمل وتتابعه يؤثر على الأداء وبالتالي على معدلات الأداء.

2. استخدام التكنولوجيا: و تتمثل بالأنظمة المتاحة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وكلما كانت لدى

الشركة امكانية لاستخدام تكنولوجيا متطورة زادت قدرتها على زيادة المخرجات، وبالتالي تحقيق ربحية أكبر و أداء أفضل مقارنة مع شركات أخرى لا تتوفر لديها هذه التكنولوجيا المتطورة .

3. العوامل البيئية: وهي العوامل الخارجية التي تحيط بالشركة و التي تؤثر في الأداء وتتمثل بالعوامل

الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية ومستوى الوعي والثقافة، إذ كلما كان الاقتصاد في

حالة نمو وانتعاش فإن هذا سيزيد من قدرة الشركة على تحقيق أداء أفضل. بالإضافة للعوامل

القانونية ممثلة بالتشريعات والقوانين التي تنظم عمل الشركة في السوق ،والبيئة السياسية أي

الظروف السياسية المؤثرة على مستوى الأمن والاستقرار والتي بدورها تؤثر على الحالة الاقتصادية

أيضاً. والبيئة الإجتماعية وهي العادات والتقاليد التي يؤمن بها الفرد، ومستوى الوعي والثقافة التي

المؤثرة في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة أنشطة الشركة والخدمات التي تقدمها.

ولإغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في الأداء المالي الآتية:

أولاً: **العوامل الخارجية** : وهي العوامل الناتجة عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي

للشركة، وهذه العوامل لا يوجد للشركة سيطرة عليها وإنما تتأثر بها، فالشركة لا تتسبب في احداث

التغيير ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء إيجاباً أو

سلباً. وتشمل العوامل الخارجية على العوامل التالية:

- العوامل القانونية .

- العوامل الإقتصادية.

- العوامل التنافسية.

1. العوامل القانونية:

تعد البيئة القانونية من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في شركات التأمين، لارتباطها بشكل وثيق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن هيئة قطاع التأمين في الأردن، والتشريعات والقوانين التجارية المعمول بها داخل الأردن (دباغية والسعدي، 2011).

تتعلق العوامل والمتغيرات القانونية والتشريعية بسياسات الدولة العامة، وبرامجها التنموية، وخططها الاستثمارية، إن العامل الحاسم، في تأثير العوامل القانونية والتشريعية على ميدان الأعمال، هو مدى توفر الاستقرار القانوني والتشريعي في الدولة والمجتمع لأن عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات، ويضع كل قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار في ظل مخاطر كبيرة قد تؤدي بها إلى الإفلاس وال فشل، وتزداد أهمية التنبؤات لتصبح، أكثر تعقدا في حالة اعتماد الشركات العالمية على الدول الأجنبية، كمصدر للموارد الطبيعية، أو المعدات والتجهيزات، أو لتوزيع السلع أو الخدمات على العملاء، أو تقديم خدمات خاصة وهو صلب موضوعنا في شركات التأمين، لذا ينبغي أن تكون الإدارة اليوم أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات القانونية والسياسية، بخلاف فيما سبق إذ كانت الإدارة كان ينصب اهتمامها على الشؤون الإدارية والفنية في الشركة (العارف، 2002).

2. العوامل الاقتصادية:

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه الشركة، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات تضخم ومعدلات البطالة وخصائص الاستثمار في المجتمع ومعدلات الفائدة السائدة، وبعض السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسات المالية والنقدية للدولة ... إلخ. ومن

المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حالياً دوراً ملموساً ومؤثراً على البيئة الاقتصادية، هو الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد، في كثير من الدول والاتجاه نحو الخصخصة واتفاقية (الجات) الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة والسوق الأوروبية المشتركة، وبدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، والتكتلات الاقتصادية المختلفة. كل ذلك أثر ويؤثر في رسم وصياغة إستراتيجية الشركة بما يفرض من فرص جديدة للاستثمار، وتشجيع الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، أو ما ينتج عنه من تهديدات جدية لشركات الأعمال، وتذبذب أسعار السوق وتوسيع الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية (دراجي، 2010).

وتتمثل طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في الأردن وانعكاساته على أنشطة شركات التأمين وكيفية ممارسة أعمالها وقوة وضعف وحجم المنافسة في السوق بالنسبة لشركات التأمين، وكذلك الوعي لدى أفراد المجتمع لممارسات شركات التأمين (دباغية والسعدي، 2011).

3. العوامل التنافسية

تتشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل الشركة طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، إذ تعرف إستراتيجية التنافس على أنها مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين، وهذه الإستراتيجية تتحدد من خلال ثلاث مكونات رئيسية، هي: طريقة التنافس، آلية التنافس وأساس التنافس وتتمثل المركز التنافسي في أن يكون لدى المؤسسة ما يميزها عن غيرها ويؤدي بها إلى زيادة ربحيتها، ومن الملاحظ أن الميزة التنافسية قد تستمر لوقت قصير أو لسنوات عدة وتتشأ الميزة التنافسية نتيجة لعوامل خارجية أو داخلية إذ تتمثل العوامل الخارجية بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والسياسية. أما العوامل الداخلية فتتمثل بقدرة

الشركة على امتلاك عاملي الابتكار والإبداع لما لهما من دور كبير في خلق ميزة تنافسية، ويبقى القول، بأن الأهم من ذلك هو المحافظة على الميزة التنافسية، فتؤثر الموارد والقدرات التي بنيت عليها الميزة التنافسية في سهولة أو صعوبة التقليد فكلما كانت هذه الموارد ذات جودة وقوة فإنه يصعب نقلها وتقليدها وبالتالي استمرت المحافظة على المركز التنافسي وصدارته لمدة أطول ومن الأمثلة على ذلك الموقع الجيد (عريبات، 2008).

وفي ظل البيئة التنافسية الراهنة والمتغيرات الاقتصادية المعقدة التي تحكمها، تزداد حاجة الشركات حاليا أكثر فأكثر للإرتقاء بمنتجاتها من احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية، خاصة مع توسع نطاق الأسواق ودخول الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات من جهة، وظهور الأسواق الافتراضية من جهة أخرى، والتي أصبح وزن خطرها يعادل خطر الأسواق العادية الشديدة المنافسة، فتضاعفت حدة المنافسة وأخذت أشكالاً متنوعة، تتسابق من خلالها الدول والشركات لكسب أكثر المزايا المتاحة والممكنة حفاظاً على مكانتها وتدعيماً لمركزها التنافسي. ولتحقيق ما تصبو إليه، ركزت الشركات جهودها لاقتناص فرص البيئة المحيطة بها وتطويرها، بهدف خلق وعرض منتجات جديدة ذات جودة عالية، بفضل معارفها وخبراتها الإنتاجية، وأدركت بذلك أن تحقيق الميزة التنافسية يكون بامتلاكها قواعد علمية وتكنولوجية تمكنها من وضع الحلول للمشكلات التي تواجهها دون الحاجة المستمرة للجهات الخارجية، فنشاط البحث والتطوير يتخصص بتحديد نوع التكنولوجيا المطلوبة، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وأكثر تكنولوجيا مناسبة هي التي تخدم المجتمع والشركة على حد سواء، حيث تحقق التميز للمنتجات والخدمات المعروضة مما يدعم قدرة الشركات على التنافس (عبد الوهاب وبن تركي، 2010).

وتتمثل القدرة التنافسية بين الشركات في: الجودة الأعلى للمنتجات والخدمات، الوقت الأقل في الانتاج والتسليم للعميل، العناية بخدمة العملاء وحل مشاكلهم، المرونة في الانتاج والتسويق وعلاقات بين العملاء، كفاءة حلقات وسلسلة توزيع الخدمات والمنتجات. وتتأثر البيئة التنافسية بعدة عوامل منها: عدد المنافسين القائمين، وضخامة عمل المنافسين، والحصة التجارية لكل منافس، ومقدار نجاح الشركة، بالإضافة الى طريقة تسعير المنتجات (DuBois, 2012).

ويعد الابداع الاداري من ضروريات العيش في البيئة التنافسية وذلك من أجل تحقيق الإزدهار في البيئات المضطربة والتنافسية أو المحافظة عليه فإن الإبداع والإبتكار يصبحان أمرين في غاية الأهمية، فالشركات تعيش في إقتصاديات غير ملموسة، إقتصاديات المعلوماتية التي تعتمد على السرعة والخيال والمرونة والإبتكار والإبداع، فلا تقتصر قيمة المشاركة الإبداعية على الشركة وحدها بل إن القدرة على الوصول إلى أفكار وحلول فريدة ملائمة في الوقت نفسه يمكن أن تعود بفائدة كبرى على الأفراد أيضاً (Triksa, 2012).

وفي شركات التأمين تشير العوامل التنافسية إلى موقع الشركة في سوق الأعمال أو النشاط الذي تعمل فيه والمكانة التي توضع فيها من قبل الأطراف ذات العلاقة بها بجانب تقييمها هي نفسها وما ينسب إليها من قدرة على التأثير في السوق، أو توجيه مساره أو السيطرة عليه والتحكم فيه، وذلك على ضوء ما تتمتع به من نقاط قوة وما لديها من فرص، وما تعانيه من نقاط ضعف، وما تواجهه من تهديدات؛ ومنه نستنتج أنه يتوقف تحقيق المركز التنافسي المتميز على تكوين صورة ذهنية إيجابية عميقة لدى الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح؛ لجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية، والمجلس الوطني للتأمينات؛ واتحاد التأمين وإعادة التأمين؛ واتحاد شركات التأمين، والإتحادية الوطنية

لعمال البنوك والتأمينات مع شركة التأمين عن منتجاتها وخدماتها، وأنظمتها التسييرية والوظيفية في التعامل مع العملاء بشكل يختلف عن المنافسين (العارف، 2000).

كما تقوم المعايير التنافسية ومصفوفة البروفيل التنافسي والتي تقوم على أساس المقارنة المباشرة مع الأفضل من المنافسين لتحقيق مستويات أفضل في الأداء، فهي تساعد في التحديد الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة، وتضمن تخصيص الموارد بشكل أفضل ودقة أكبر، وتساعد على الإستجابة السريعة للعملاء الداخليين والخارجيين، وتسهم بشكل فعّال في بناء الميزة التنافسية من خلال التحسين المستمر، وتساعد الشركة على البقاء في دائرة المنافسة مع الشركات الرائدة في النشاط الذي تعمل فيه (أبو بكر، 2004).

تعرف مصفوفة البروفيل التنافسي المنافسين الرئيسيين للشركة ونقاط قوتهم وضعفهم بالنسبة للمركز الإستراتيجي للشركة حيث يشير الوزن إلى الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل النجاح الحرجة تتراوح بين صفر غير هام إلى واحد صحيح هام جدا في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وتشير درجة المعامل إلى نقاط القوة والضعف للشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة، ومنه فالدرجات تعتمد على الشركة؛ في الأخير يتم ضرب الدرجات في الأوزان النسبية لتحديد الوزن المرجح حيث يتم جمعها لتحديد المركز التنافسي للشركة مقارنة بالمنافسين؛ لقياس نقاط قوة وقصور الشركة مقارنة بالموقف الإستراتيجي للمنافسين في السوق والذي يقوم على توظيف المصفوفة (بوهزة، 2005).

ثانياً: العوامل الداخلية

وهي العوامل التي تحدث في البيئة الداخلية للشركة، وهذه العوامل يمكن للشركة سيطرة عليها والتحكم نسبياً فيها بحيث تعظم تأثيراتها الإيجابية وتخفف من حدة تأثيراتها السلبية. وتشمل العوامل الداخلية على مايلي:

1. التخطيط المالي

يهتم التخطيط المالي بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأفضل الشروط ، كما يهتم أيضاً بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل وأعلى العوائد للمشروع وبأقل الأخطار وهو علم له قواعد وأصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي والإعداد للمستقبل (كراجة، 1991).

ومن ضمن الأدوات التي تستخدم في التخطيط المالي الموازنات التخطيطية وقائمة التدفقات النقدية المتوقعة والموازنة النقدية ، حيث يتم اعدادها للفترة المقبلة، وتؤثر الخطط المالية التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة على النواحي المالية للمنشأة من ناحيتين (أوتاني، 2009):

1. تؤثر هذه الخطط المالية على تعظيم الإيرادات و ضبط المدفوعات النقدية المتوقعة من خلال اتخاذ قرارات تتعلق بتدبير الأموال التي تحتاجها المنشأة أو التخطيط لاستثمار الفائض منها، أو ضبط النفقات والمدفوعات النقدية.
2. تؤثر الخطط المالية على ربحية العمليات المختلفة للمنشأة فالتخطيط المالي يتضمن التخطيط لاستغلال الأموال المتاحة من داخل المنشأة أو خارجها في استثمارات و مشروعات تدر عائداً على المنشأة مما يزيد من فعاليتها.

وتكمن أهمية التخطيط المالي في تحديد كيفية توفير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للأعمال، وعادة ما تقوم الشركة بوضع خطة مالية تترجم الرؤية والأهداف بصورة كمية. وتصف الخطة المالية كل الأنشطة والموارد والمعدات والمواد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك الأطر الزمنية اللازمة، ويُعتبر أداء التخطيط المالي أمراً بالغ الأهمية لنجاح أي مؤسسة، فهو يقدم خطة أعمال دقيقة، من خلال التأكد من أن الأهداف المحددة قابلة للتحقيق من الناحية المالية. (Princeton Survey Research Associates International, 2012). ويمكن اعتبار

الموازنات التخطيطية كأداة رقابية تساعد في ما يلي (بوغابة، 2011):

1. التأكد من تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسات الموضوعية من قبل الإدارة .
2. الرقابة على الإيرادات: نظراً لصعوبة التحكم بإيرادات الشركة بشكل كامل إلا أن إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية والنتائج المقدرة في الموازنات يمكن أن يوجه إنذارات تنبئ بمنافسين جدد أو خسارة نقاط بيع وتوزيع .
3. الرقابة على المصاريف: وتعتبر عناصر المصاريف أكثر قابلية للتحكم فيها من قبل إدارة الشركة، ولذلك تساعد الموازنات التخطيطية على إحكام الرقابة على المصاريف الإدارية.
4. الرقابة على نتائج الأعمال: يلخص بيان نتائج الأعمال الإيرادات والمصاريف الفعلية للشركة وعليه فإن أي انحرافات في أي عنصر من عناصر الإيرادات والمصاريف ستعكس حتماً على نتائج الأعمال، ويمكن للموازنات من خلال تقارير الأداء أن تبرز هذه الانحرافات وأسبابها وعلاقتها النسبية ببعضها البعض.

5. الرقابة على المركز المالي: إعداد الموازنة لقائمة المركز المالي أي قائمة المركز المالي المقدر، تساعد في توفير أساس لمقارنة نتائج المركز المالي الفعلية للكشف عن المشاكل التي يمكن أن تواجهها الشركة وامكانية اتخاذ القرارات التصحيحية .

6. الرقابة على التدفقات النقدية: إن مقارنة التدفقات النقدية المقدره يحقق رقابة دائمة ومستمرة على معدل وتوقيت التدفقات النقدية، وتعتبر التدفقات النقدية مؤشراً لقدرتها على ممارسة النشاطات ضمن ما يتوفر من تمويل متاح.

2. الرقابة الداخلية

تعد وظيفة الرقابة الداخلية عملية سلوكية نظراً لارتباطها بأنماط السلوك الإنساني، إذ إن أطرافها هم أفراد من البشر (المراقب والخاضع للرقابه)، كما أن هدفها التأثير في هذا السلوك عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية الرقابة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراقبته فحسب، بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل (الوردات، 2010).

تعرف الرقابة الداخلية على أنها جزء من نظام الرقابة الذي يعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمنظمة، وهي عملية أساسية ومستمرة تمارسها الإدارة في كافة المستويات للتعرف على أداء العاملين وانجازاتهم، ومدى تحقيق الشركة لأهدافها وخططها، والتأكد من سير عملية التنفيذ وفقاً للسياسات المرسومة، وضمن الوقت والامكانيات والتكاليف المحددة في الخطط (العازمي، 2012). وقد عرف (Everson 2013 :3) الرقابة الداخلية بأنها "عملية تؤثر ايجابياً على ادارة مجلس الادارة والموظفين،

حيث أنها مصممة لتقديم ضمانات منطقية لسير العمل من دون أخطاء وتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والتقارير، وهي عبارة عن عدة مهام للأنشطة الجاري تنفيذها ومتابعتها حتى النهاية.

الرقابة الداخلية والأداء المالي

ان لوظيفة الرقابة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الإطمئنان إلى حسن استخدام وتوجيه الموارد المادية والبشرية المتاحة نحو تحقيق الأهداف، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة. فهو يعمل على توفير الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان السليمة (Carmichael, 2004).

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أية منشأة بمثابة الدعامة الأساسية التي من خلالها يمكن التأكد من تنفيذ الخطط وتطبيق الأنظمة والسياسات وتحقيق الأهداف المرسومة من قبل الإدارة، وبالتالي فنظام الرقابة الداخلية يعد من الأدوات التي تمكن الإدارة من حسن استخدام واستغلال وكذلك توجيه مواردها الإقتصادية الأمر الذي سوف ينعكس على تحسين وتعزيز أداء المنشأة (ذئبيات وكفوس، 2012).

الكفاءة الإدارية

تعد الكفاءة الإدارية بأنها القدرة التي يتمتع صاحبها وتعطيه إمكانية الإنجاز للمهام الموكلة إليه بما يحقق الأهداف المقصودة، وذلك باستخدامه المتاح تحت يده من إمكانيات مادية وبشرية (السلمي، 2003)، كما تعرف الكفاءة الإدارية على أنها : انجاز المهام الإدارية بكفاءة، فالإدارة الجيدة

هي التي تملك مستوى جيد من الخبرات العامة في مجالات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة (الطائي، 2004).

وتساعد الكفاءة الادارية على نمو الشركات بشكل ملحوظ وسريع الذي يؤثر على ديناميكية الاقتصاد ونشر الابتكارات وخلق فرص العمل. تختلف مستويات الكفاءة الادارية من شركة الى أخرى، وتتفاعل الكفاءة الادارية مع عوامل الانتاج مثل رأس المال والذي يعد العنصر الأساسي في تحديد الأداء الاقتصادي الكلي للشركات، وتعد السياسات الادارية المتبعة عنصراً اُخراً فعالاً يؤثر في الكفاءة الادارية. أن الكفاءة الادارية لها تأثير كبير على زيادة الانتاج ورفع مستوى الأداء في الشركات ونمو معدلات الدخل الصافي. وتعمل الكفاءة الادارية على تحديد الوقت المناسب لتنفيذ الاجراءات والتغييرات المختلفة التي تدل على الجودة التنظيمية والصحة الانتاجية للشركات. (Friesenbichler, 2009). ويرى (Hock, 2010) بأن خبرة الادارة العليا والإدارة المالية تؤثر في الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية، اذ توفر الخبرة المهنية المكتسبة من خلال العمل في نفس القطاع وفي الشركات المماثلة في القطاع وبوظائف متنوعة خلال فترة زمنية اطول قدرة على اتخاذ القرارات الصائبة بناء على التجارب السابقة لديها في مواجهة التحديات وحل المشاكل، كما أن المدير ذو الكفاءة الادارية يساهم بشكل كبير في نجاح الشركة بما يمتلكه من خبرات ومهارات التخطيط الاستراتيجي والإشراف على المرؤوسين وتحفيزهم والرقابة الفعالة على الإنجاز وحل المشكلات. كما أن الحصول على مؤهلات اكااديمية ومهنية في مجال التأمين والإدارة المالية مثل البكالوريوس والماجستير والشهادات المهنية مثل (CPA, CMA, CFA) تعطي الادارة المعرفة المهنية وعلى مستوى عالٍ، مما يساهم في نجاح الادارة وتحسين الأداء المالي للمنظمة.

(6-2) الدراسات السابقة:

تحقيقاً لهدف الدراسة وهو اختبار الأثر المحتمل لمجموعتين من المتغيرات المستقلة هما العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في متغير تابع هو الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية، ومن أجل الاطلاع على آراء الباحثين وطرق تحليل المتغيرات والترابط بين المتغيرات في دراسات هؤلاء الباحثين ، وذلك تجنباً للتكرار وحتى يكون في هذه الدراسة اضافة معرفية نوعية لغايات اثناء الموضوع كونه يفتقر الى الدراسات العربية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية في تناولها لتلك المتغيرات مجتمعه ،تم اجراء مراجعة للدراسات السابقة العربية والأجنبية:

الدراسات العربية:

- دراسة ابراهيم (2006) بعنوان " أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري".

هدفت الى بناء أسلوب كمي لتقييم أداء شركات التأمين العامة ليكون مقياساً لأدائها وتطبيق هذا الأسلوب على هذه الشركات بهدف ترتيبها من حيث أدائها المالي وتوفير نظام للمعلومات يمكن من خلاله القيام بعملية التقييم. أجريت الدراسة في مصر، وقد استخدمت المنهج الاحصائي التحليلي، حيث تكونت العينة من عدد من شركات التأمين التي تم تقييم أدائها باستخدام 32 نسبة تم تقسيمها لأربع مجموعات تعبر كل مجموعة عن جانب من جوانب الأداء لشركة التأمين وتضمنت : نسب

السيولة، نسب ربحية النشاط، نسب ربحية الاستثمار، نسب المخصصات الفنية ثم تم حساب قيم هذه النسب وفقاً للبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لشركات التأمين المصرية خلال الفترة من عام 1982 حتى عام 2001. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أوجه قصور في منهج تقييم الأداء المطبق في سوق التأمين المصري حيث أن أغلب النظم المطبقة مأخوذة من أسواق أجنبية وقد لا تتناسب ظروفها مع ظروف السوق المصري وأيضاً قد لا تتكامل فيها أهداف الإدارة ونظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات البيئة الاقتصادية وبالتالي قد لا تعبر عن حقيقه الأداء لشركات التأمين وقد لا تساعد على ترتيب الشركات وفقاً لمستويات الأداء.

- دراسة عربيات (2008) بعنوان " أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن".

هدفت الى الكشف عن أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية، تكونت عينة الدراسة من (104) من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ونوابهم ومدراء المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين الأردنية، واشتملت متغيرات الدراسة إجمالي الأصول، والأرباح المحتجزة، سعر الفائدة على الودائع، ومؤشر السوق العام لبورصة عمان. وأظهرت الدراسة أن العلاقة بين العوامل التي تؤثر على اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين، والعوامل التي تؤثر في أداء شركات التأمين بعد اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين هي علاقة ضعيفة. ومن النتائج الهامة التي توصلت اليها الدراسة وجود تأثير لحجم الشركة ممثلاً بإجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة، سعر الفائدة على الودائع، ومؤشر السوق العام لبورصة عمان في أداء شركات التأمين الأردنية. وأوصت الدراسة بمجموعة من

التوصيات كان أهمها: لا بد أن تقوم شركات التأمين بتحليل وضع السوق الاردني بشكل معمق قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

- دراسة قزعاط (2009) بعنوان "تحليل العوامل المؤدية الى ضعف نمو قطاع التأمين واستثمارته في فلسطين".

هدفت الدراسة الى التعرف على أهم الأسباب وراء تراجع دور قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين، ومحاولة رفع مستواه ، كما هدفت للتعرف على العوامل الخارجية (غياب الثقافة التأمينية، والنواحي الدينية، والبيئة الاستثمارية، والبيئة القانونية، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي) والعوامل الداخلية (عدم وجود كوادر متخصصة، ضعف التسويق، ضعف معدل تداول أسهم الشركة، غياب التخطيط الاستراتيجي) المؤدية لتدني مساهمة قطاع التأمين في السوق المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات على فئتين من مجتمع الدراسة ، فئة الشركات وفئة الأفراد ، وقد كان من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود ضعف في الوعي التأميني لدى الأفراد وضعف في تسويق الخدمات التأمينية لدى الشركات، بالإضافة الى ضعف تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع التأمين، أما استثمارات شركات التأمين فكانت ليس بالمستوى المطلوب ، حيث أن الاستثمارات تركزت في الأراضي والعقارات والأوراق المالية الا أن انخفاض الوعي الاستثماري في عمليات التداول في السوق المالي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات في السوق المالي، وفي ضوء هذه النتائج اقترحت الدراسة بعض التوصيات منها: تحسين الأداء لشركات التأمين في فلسطين من خلال زيادة الحملات الاعلانية والأعلامية ، عمل دورات متخصصة في مختلف مجالات التأمين لكافة موظفي شركات التأمين بهدف

تأهيلهم ورفع كفاءاتهم في المجال التأميني، بالإضافة الى زيادة استثمارات شركات التأمين وتوزيعها في مجالات متنوعة.

- دراسة طبائية (2009) بعنوان "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين".

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين من خلال أساليب وأدوات التحليل المالي حيث تم استعمال النسب المالية لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 الى سنة 2009، وأجريت الدراسة في الجزائر، وقد استخدمت المنهج التحليلي، وتكونت العينة من الشركة الجزائرية للتأمين كونها الشركة الرائدة في مجال التأمين في الجزائر، اعتمدت الدراسة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين النسب المالية التالية: نسب الملاءة المالية، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المردودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن شركات التأمين تسعى دائماً الى تحقيق الربحية وهي أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية. وأن هنالك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أداء شركات التأمين من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن كفاءة أداء شركات التأمين يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى مدى ادراكها للأخطار المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها، ولكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، لابد أن تسير على اسس تجارية في بيئة تنافسية وأن تكون ذات ارادة داخلية قوية، بوضع سياسة أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة لمواجهة الاخطار، كما أظهرت النتائج أهمية الموارد البشرية وتطوير أدائها من خلال تنظيم دورات متطورة. وقد أوصت الدراسة المشرع

الجزائري باصدار تشريعات تتعلق بنشاط التأمين تتيح خلق بيئة تنافسية ذات سياسات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بشكل يوجد حالة من الاطمئنان للأشخاص المعنويين في مختلف القطاعات الاقتصادية تجنباً للمخاطر المحتملة ، كما أوصت الدراسة الشركة الجزائرية للتأمين بانتهاج سياسة اعلانية تتيح للأشخاص المعنويين والطبيعيين التعرف على مزايا التأمين للمؤمن لهم في مقابل الأقساط البسيطة التي يتحملونها.

- **دراسة زاهر ودريباتي (2011) بعنوان "أهم المعوقات التي تواجه ادارة شركات التأمين"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي قد تواجه شركات التأمين العامه والخاصة في الساحل السوري، ودراسة العلاقة بين كل من (برامج التأهيل والتدريب، والتأثيرات الاقتصادية، والنظام المالي، والنظام القضائي) ومستوى الأداء في شركات التأمين. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتطبيقها على عينة من العاملين في الشركة السورية للتأمين والشركة الوطنية للتأمين، وقد توصلت الدراسة الى النتائج من أهمها:

- وجود علاقة طردية بين كل من التأهيل والتدريب، والنظام القضائي والمالي، وبين مستوى الأداء في شركات التأمين.

- وجود علاقة عكسية بين التأثيرات الاقتصادية وبين مستوى الأداء في شركات التأمين.

- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين العامة والخاصة في المشاكل التي تواجهها من حيث التأهيل والتدريب، التأثيرات الاقتصادية، وجود نظام قضائي فعال، وجود نظام مالي فعال، الموقف التنافسي، وبين مستوى الأداء لهذه الشركات، وهذه الفروق لصالح شركات التأمين الخاصة بالمقارنة مع شركات التأمين العامه.

وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بأن تحسين الأداء لشركات التأمين في الساحل السوري يكون من خلال: نشر الوعي التأميني باعداد برامج تدريب وتأهيل مبتكرة للعاملين لدى شركات التأمين، اعادة النظر في سياسة توظيف العاملين من خلال التركيز على ذوي التخصصات ذات العلاقة بالتأمين، تفعيل الشراكة بين شركات التأمين والمصارف المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة تعاون شركات التأمين مع الجهات المختصة لتبني الارشادات والاجراءات التي تمنع وقوع الخطر أو تحد من وقوعه أو تكراره ، كذلك ضرورة انشاء ادارات متخصصة بالاستثمار والبحوث والتطوير، انشاء محاكم متخصصة في مجال التأمين ، التزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية واتباع الوسائل الحديثة في انجاز المعاملات، وتنظيم سياسة تسويق مشتركة يكون الهدف منها نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وقطاعات الأعمال.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Garba & Abubakar,2010) بعنوان " Corporate Board Diversity and Financial Performance Of Insurance Companies In Nigeria: An Application Of Panel Data Approach"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين التنوع في أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي لشركات التأمين في نيجيريا، أجريت الدراسة على 12 من شركات التأمين المدرجة في بورصة نيجيريا للفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 من خلال اختيار عدد من المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حق الملكية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تنوع أعضاء مجلس الإدارة من حيث

النوع (الذكر والأنثى) والإدارة الأجنبية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي لشركات التأمين. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة عدد الأعضاء الإناث والذكور الأجانب في مجالس إدارة شركات التأمين في نيجيريا لما لهم آثار إيجابية على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

- دراسة (Akotey, 2010) بعنوان "The Financial Performance Of Life Insurance Companies In Ghana".

هدفت الدراسة الى معرفة الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة واستكشاف العلاقة بين محاور الربحية الثلاثة لشركات التأمين وهي إيرادات الاستثمار، الأرباح والائكتاب العام. وأجريت الدراسة في غانا، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، حيث تكونت العينة من 10 شركات تأمين على الحياة. وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن اجمالي الأقساط المكتتبة لديها علاقة ايجابية مع المبيعات وربحية شركات التأمين، أما علاقتها بدخل الاستثمارات فسجلت نسب سلبية. وتبين أن هنالك علاقة تكاملية بين أرباح وإيرادات الاستثمار وذلك عزز الربحية الاجمالية لشركات التأمين على الحياة.

- دراسة (Doumpos, 2012) بعنوان "Estimating and Explaining the Financial Performance of Property and Casualty Insurers: A Two-Stage Analysis"

هدفت الى تقدير الأداء المالي للممتلكات والحوادث في شركات التأمين. أجريت الدراسة في اليونان، وقد استخدمت المنهج تحليلي الانحدار للنسب المالية التي تعبر عن الأداء المالي. وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن الظروف الاقتصادية الحالية مثل الناتج المحلي والنمو الاجمالي والتضخم، وعدم المساواة في الدخل تعد أقوى عناصر التنبؤ بالأداء المالي، وتتدخل في بعض الخصائص الخاصة في البيئة المؤسسية لشركات التأمين والأداء المالي والاقتصادي. حيث ان الأداء

المالي الجيد لشركات التأمين يختلف باختلاف شركة التأمين فممكّن ان يكون التأمين على السيارات أو الممتلكات أو الحياة أو على الاستثمارات، وذلك يؤثر على النسب المالية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين. وكانت توصيات الدراسة بأن يتم تطبيق المنهجية المتعددة المعايير التي توفر مقياساً للأداء المالي في شركات التأمين والتي تراعي النسب المالية المتضاربة نتيجة اختلاف شركات التأمين.

- دراسة (Mwangangi,2012) بعنوان " **Financial Reporting and Disclosure by Insurance Companies: Review of contemporary Practices** ."

هدفت الى استعراض تقارير الأداء المالي والافصاح عن الممارسات المالية الحديثة من قبل شركات التأمين وتحديد الفجوات المالية استناداً الى المعايير التي وضعتها هيئات وضع المعايير الدولية. أجريت الدراسة في كينيا، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، حيث تكونت العينة من 56 شركة تأمين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك ثغرات في الاداء المالي لشركات التأمين وذلك يرجع الى تحفظ بعض شركات التأمين عن الافصاح عن النسب المالية الذي يحول دون الحصول على التقييم الصحيح لأداء شركات التأمين المالي. وتبين أنه قد تم استحداث قانون تأمين حديث يلزم شركات التأمين الافصاح عن المعلومات والنسب المالية وذلك لتسهيل عملية تقييم الأداء المالي لها. حيث أن نتائج التقييم يعكس الحقائق الاقتصادية ويشكل جزءاً من نموذج العمل الأساسي لشركات التأمين.

- دراسة (Ghimire, 2013) بعنوان "Financial Efficiency of Non Life

" Insurance Industries in Nepal

هدفت الى تقديم لمحة موجزة عن الكفاءة المالية لشركات التأمين التي لا تؤمن على الحياة، اجريت الدراسة في نيبال، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من التقرير السنوي لـ 16 شركة من شركات التأمين التي لا تؤمن على الحياة للفترة من عام 2007 إلى عام 2011، عن طريق تحليل ستة عشر نسب مختلفة تظهر نتائج مزيج من الكفاءة المالية لشركات التأمين منها (نسبة المصروفات، العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول، العائد على رأس المال، نسبة الاستثمار). وقد اظهرت نتائج الدراسة أن الكفاءة المالية لشركات التأمين تتمثل في تقييم أدائها المالي، حيث أن النسب المالية المأخوذة من العائد على الأصول والقسط الاجمالي والاستثمارات تفيد تقييم الأداء المالي بشكل كبير. ويساهم تقييم الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة على تحسن الأداء المالي تدريجيا حيث يمكن من خلال التقييم معرفة المخاطر وتجنبها.

- دراسة (Ansari & Fola, 2014) بعنوان "Financial Soundness and

"Performance of Life Insurance Companies in India

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة. أجريت الدراسة في الهند، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي من خلال استخدام نموذج كمي (CAMEL) الذي يعتمد على مؤشرات (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين والقضايا الاكتوارية، والكفاءة الإدارية، والأرباح، وتحليل السيولة)، حيث تكونت العينة من 7 شركات تأمين على الحياة. وقد أظهرت

نتائج الدراسة أن تقييم الأداء المالي في شركات التأمين على الحياة يتأثر بنسبة العائد على الأصول وأقساط الأعمال الجديدة. ويساهم تقييم الأداء المالي في تنظيم المعايير الرقابية بما يحقق السلامة المالية ، وذلك من خلال استخدام مؤشرات ومقاييس الأداء عبر استخدام تحليل النسب والمؤشرات المالية.

(7-2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها تعتبر بمثابة الدراسة الأولى حسب علم الباحث التي شملت جميع شركات قطاع التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية، بحيث تناولت في أبعادها اختبار الأثر المحتمل لمجموعتين من المتغيرات المستقلة هما: العوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في المتغير التابع وهو الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية، وهذا لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل مجتمعة. كما استخدمت الدراسة قوائم البيانات المالية لشركات التأمين للفترة من 2008 الى 2012 وذلك لقياس المتغير التابع من خلال مقياسي العائد على الأصول و العائد على الملكية ، حيث لم تتطرق له الدراسات العربية والمحلية السابقة.

كما تميزت الدراسة بأخذ أسلوبين في استقصاء المعلومات احدهما تطبيقي من خلال القوائم المالية المفصحة عنها لشركات التأمين المبحوثة وكذلك أسلوب الاستبانة على عينة من العاملين والمدراء في تلك الشركات وهذا لم تنتهجه الدراسات السابقة. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد متغيراتها المستقلة والتابعة، ومجتمع الدراسة وهو قطاع التأمين، وعينة الدراسة، وفي بناء أداة الدراسة (الاستبانة).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث أن الدراسة الحالية تناولت دراسة العوامل المؤثرة في الأداء في الأردن مقارنة بالدراسات السابقة التي اجريت في عدة بلدان مثل فلسطين، الجزائر، نيجيريا، غانا واليونان. بالاضافة الى ان الفترة الزمنية في الدراسة الحالية كانت من 2008م الى 2012م.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

(1-3) منهج البحث

(2-3) مجتمع وعينة الدراسة

(3-3) اداة الدراسة

(4-3) صدق وثبات أداة الدراسة

(5-3) متغيرات ونموذج الدراسة

(6-3) المعالجة الاحصائية

(1-3) منهج البحث

تعد الدراسة الحالية وصفية تحليلية، حيث أنها تسعى الى وصف واقع الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية والعوامل المؤثرة فيه. وهي كذلك دراسة كمية ارتباطية، حيث تعتمد على بيانات كمية ممثلة بالبيانات المالية للشركات وآراء المستجيبين من موظفيها، معرفة بدلالة مجتمع احصائي، وتستخدم الطرق الاحصائية من أجل دراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات.

(2-3) مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من كافة شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية البالغ عددها (24) شركة، كما يظهر في الجدول (1-3). وتم اختيار (72) موظفاً عشوائياً بواقع (3) موظفين لكل شركة من أجل جمع البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في الأداء المالي. وبعد توزيع أداة الدراسة تم استرداد (70) استبانة.

الجدول (1-3): أسماء شركات التأمين الأردنية

الرقم	الشركة	الرقم	الشركة
1	الإتحاد العربي الدولي للتأمين	13	الشرق العربي للتأمين
2	الأراضي المقدسة للتأمين	14	الضامنون العرب للتأمين
3	الأردنية الإماراتية للتأمين	15	العرب للتأمين على الحياة والحوادث
4	الأردنية الفرنسية للتأمين	16	فيلاذلفيا للتأمين
5	الأولى للتأمين	17	القدس للتأمين
6	التأمين الأردنية	18	المتحدة للتأمين
7	التأمين الإسلامية	19	المتوسط والخليج للتأمين
8	التأمين العربية	20	المجموعة العربية الأردنية للتأمين
9	التأمين الوطنية	21	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
10	دلتا للتأمين	22	المنارة للتأمين
11	الدولية للتأمين	23	النسر العربي للتأمين
12	الشرق الأوسط للتأمين	24	اليرموك للتأمين

(3-3) اداة الدراسة

اعتمدت الدراسة من أجل جمع البيانات الخاصة بأراء المبحوثين حول العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية على استبانة تم اعدادها من واقع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية. وتتألف الاستبانة من قسمين رئيسيين هما: القسم الأول بعنوان المتغيرات الديمغرافية، وهو مخصص لجمع البيانات حول بعض خصائص المبحوثين من شركات التأمين مثل المؤهل العلمي والتخصص العلمي والخبرة العملية. أما القسم الثاني بعنوان فقرات الاستبانة فيغطي محورين رئيسيين هما: العوامل الخارجية والعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. ويندرج تحت المحور الأول ثلاثة مجالات هي: البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية. ويندرج تحت المحور الثاني ثلاثة مجالات ايضاً هي: التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية. أما مؤشرات العائد على الاستثمار والعائد على الأصول فقد تم الرجوع بشأنها الى قوائم البيانات المالية للشركات.

(4-3) صدق وثبات أداة الدراسة

تم التعرف على دلالة صدق لأداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من المختصين في مجال تخصص المحاسبة والتمويل لمعرفة مدى ملائمة فقرات الاستبانة التي وضعت لقياس الأبعاد، ويظهر الملحق (2) قائمة بأسماء المحكمين. كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال استخراج معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) وتبين ان قيم معامل الثبات مقبولة. وفيما يلي يبين الجدول (2-3) نتائج ثبات أداة الدراسة.

الجدول (2-3): قيم معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة

رقم البعد	البعد	عدد الفقرات	قيمة الفا (α)
1.	البيئة القانونية	4-1	0.78
2.	البيئة الاقتصادية	9-5	0.83
3.	البيئة التنافسية	17-10	0.76
		17	0.77
4.	التخطيط المالي	24-18	0.81
5.	الرقابة الداخلية	31-25	0.89
6.	الكفاءة الادارية	37-32	0.83
		10	0.81

(5-3) متغيرات ونموذج الدراسة

تضم الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع واحد، تم اختيارها انسجاماً مع

مشكلة الدراسة، وهي:

- المتغيرات المستقلة:

1. العوامل الخارجية: البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية.
 2. العوامل الداخلية: التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية.
- المتغير التابع: الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الاستثمار والعائد على الملكية.

ويوضح نموذج الدراسة (الشكل 1-3) العلاقات المفترضة بين العوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية، والعوامل الداخلية ممثلة بالتخطيط المالي والرقابة الداخلية والكفاءة الادارية، وبين الأداء المالي ممثلاً بالعائد على الاستثمار والعائد على الملكية.



الشكل (1-3): نموذج الدراسة

(6-3) المعالجة الإحصائية:

يتضمن نموذج الدراسة مجموعتين من المتغيرات المستقلة تضم العوامل الخارجية: البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية والبيئة التنافسية، والعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين وهي: التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الإدارية. كما يتضمن نموذج الدراسة متغيراً تابعاً واحداً ببعدين هما: العائد على الأصول (ROA) والعائد على الملكية (ROE). وحيث أن الدراسة تهدف إلى اختبار العلاقة بين مجموعتي المتغيرات المستقلة، ممثلة بالعوامل الخارجية والعوامل الداخلية، وبين متغيري الأداء المالي، فإن الدراسة معنية باختبار أربعة فرضيات كما يوضح الجدول (3-3)، والتي تم اختبارها بواسطة تحليل الانحدار المتعدد.

الجدول (3-3): متغيرات الدراسة وفرضياتها

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	الفرضية
العوامل الخارجية: البيئة القانونية البيئة الاقتصادية البيئة التنافسية	العائد على الاستثمار	العوامل الخارجية × العائد على الاستثمار
	العائد على الملكية	العوامل الخارجية × العائد على الملكية
العوامل الداخلية: التخطيط المالي الرقابة الداخلية الكفاءة الإدارية	العائد على الاستثمار	العوامل الداخلية × العائد على الاستثمار
	العائد على الملكية	العوامل الداخلية × العائد على الملكية

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(1-4) مقدمة

(2-4) خصائص عينة الدراسة

(3-4) اختبار افتراضات تحليل الانحدار

(4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومصفوفة الارتباط

(5-4) اختبار الفرضيات

(1-4) مقدمة

يقدم الفصل الرابع عرضاً لتحليل بيانات الدراسة ونتائجها وفقاً لفرضياتها. كما ويعرض الفصل خصائص عينة الدراسة، ثم الاختبارات القبلية للطريقة الاحصائية المتبعة في اختبار فرضيات الدراسة.

(2-4) خصائص عينة الدراسة

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية من أجل التعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية. ويبين الجدول (1-4) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة العملية. ويتضح من الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (60%)، يليهم حملة الدبلوم حيث بلغت نسبتهم (23%)، ثم حملة درجة الماجستير بنسبة بلغت (11%)، وأخيراً أفراد العينة ممن يحملون درجة الدكتوراة بنسبة (6%). أما من حيث التخصص العلمي، فقد جاء ترتيب أفراد العينة كما يلي: تخصص المحاسبة بنسبة (36%)، وتخصص ادارة الأعمال بنسبة (31%)، وتخصص المالية والمصرفية بنسبة (16%)، وتخصص الاقتصاد بنسبة (14%)، وأخيراً التخصصات الأخرى بنسبة (3%). ومن حيث توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية، فقد أظهرت النتائج أن ما نسبته (37%) من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة تتراوح بين سنتين الى اقل من (5) سنوات، أما الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين (5) سنوات الى أقل من (10) سنوات فقد بلغت نسبتهم (30%)، مقابل (17%) لمن تقل خبرتهم عن سنتين، و (16%) لمن تزيد تساوي سنوات خبرتهم (10) سنوات أو أكثر. وقد تم تمثيل النتائج الخاصة بتوزيع أفراد العينة رسوماً في الأشكال (1-4، 2-4، 3-4).

الجدول (1-4): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

الفئة / المتغير	المؤهل العلمي	التخصص العلمي	الخبرة العملية
بكالوريوس	42 (60%)		
دبلوم دراسات عليا	16 (23%)		
ماجستير	8 (11%)		
دكتورة	4 (6%)		
محاسبة		25 (36%)	
ادارة أعمال		22 (31%)	
اقتصاد		10 (14%)	
مالية ومصرفية		11 (16%)	
أخرى		2 (3%)	
اقل من سنتين			12 (17%)
2 - اقل من 5 سنوات			26 (37%)
5 - اقل من 10 سنوات			21 (30%)
10 سنوات فأكثر			11 (16%)
المجموع	70 (100%)	70 (100%)	70 (100%)

(3-4) اختبار افتراضات تحليل الانحدار

تم اجراء الاختبارات بهدف التأكد من تحقق الافتراضات المسبقة لاختبار تحليل الانحدار، وتتمثل هذه الاختبارات بما يلي: اختبار التوزيع الطبيعي (Test of Normality)، واختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بيانات العينة، واختبار خطية العلاقة (Test for Linearity) بين المتغيرات، بالإضافة الى اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة. تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي في الجدول (2-4) الى أن كافة المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي بدلالة قيم اختبار Shapiro-Wilk التي بلغت (0.979، 0.939، 0.933، 0.941، 0.986، 0.931) للبيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية، والتخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية على التوالي، وبمستوى دلالة أكبر من (0.05).

الجدول (2-4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة الاختبار (Statistic)	مستوى الدلالة (Sig.)
البيئة القانونية	0.979	0.108
البيئة الاقتصادية	0.939	0.156
البيئة التنافسية	0.933	0.144
التخطيط المالي	0.941	0.123
الرقابة الداخلية	0.986	0.111
الكفاءة الادارية	0.931	0.103

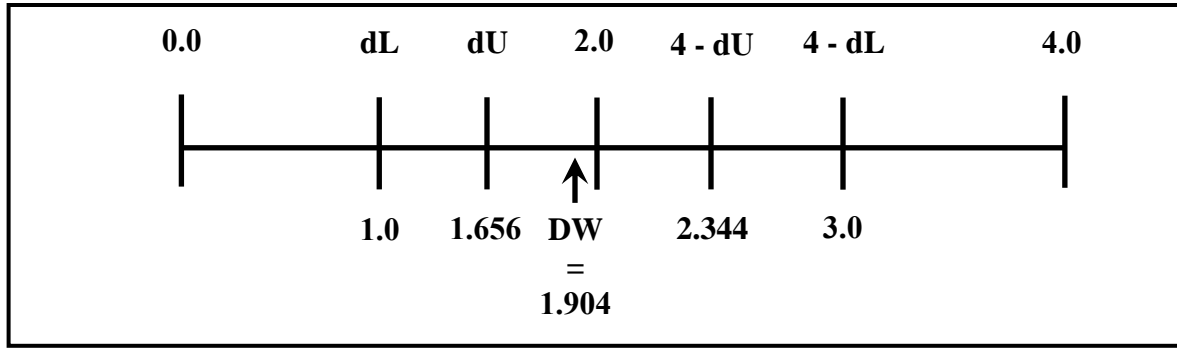
وبما يتعلق بالارتباط الذاتي في البيانات، فقد تم الاعتماد على اختبار Durbin-Watson وهو الاختبار المستخدم من أجل الحكم على طبيعة الارتباط الذاتي في البيانات، وتظهر نتائج الاختبار في الجدول (3-4).

الجدول (3-4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات

قيمة الاختبار DW	القيمة الحرجة الدنيا (dL)	القيمة الحرجة العليا (dU)	الحد الأعلى - القيمة الحرجة العليا (4-dU)
1.904	1.101	1.656	2.344

المتغير التابع: العائد على الأصول.

تم في المرحلة الأولى ادخال كافة المتغيرات المستقلة (العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في الأداء المالي) الى نموذج الانحدار والعائد على الأصول كمتغير تابع، واستخراج قيمة اختبار Durbin-Watson لبيانات العينة. وقد أشارت نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (3-4) الى عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات، حيث بلغت قيمة الاختبار (1.904) وهي تقع بين القيمة الحرجة العليا (dU) التي تساوي (1.656) وقيمة 4-dU التي تساوي (2.344)، كما يظهر في الشكل (4-4) الذي يبين أن قيمة الاختبار (DW) تقع بقرب منتصف خط تمثيل قيم الاختبار وهي أكبر من قيمة dU وأقل من قيمة 4-dU، وهو الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي في بيانات العينة وفقاً لقواعد هذا الاختبار.



الشكل (4-4): تمثيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات

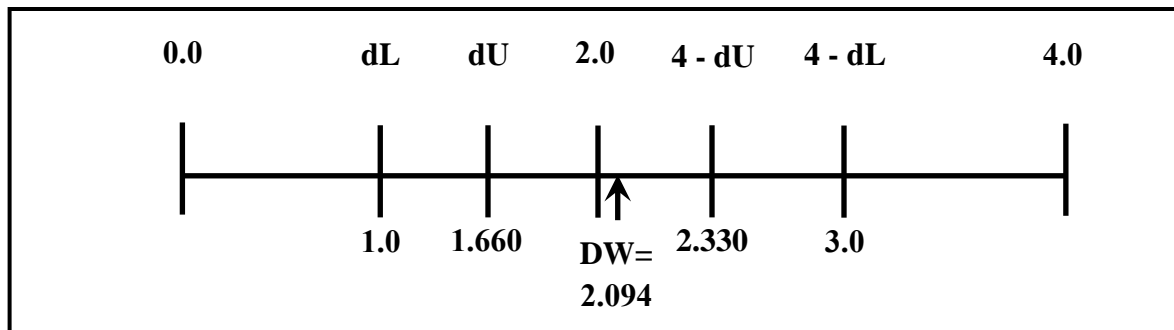
وفي المرحلة الثانية، تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة (العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في الأداء المالي) والمتغير التابع (العائد على الملكية) الى نموذج الانحدار، وتظهر نتائج الاختبار في الجدول (4-4).

الجدول (4-4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات

الحد الأعلى - القيمة الحرجة العليا	القيمة الحرجة العليا	القيمة الحرجة الدنيا	قيمة الاختبار
(4-dU)	(dU)	(dL)	DW
2.344	1.656	1.101	2.094

المتغير التابع: العائد على الملكية.

أشارت نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (4-4) الى عدم وجود ارتباط ذاتي في بيانات العينة عند ادخال كافة العوامل الداخلية والخارجية كمتغيرات مستقلة والعائد على الملكية كمتغير تابع الى نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة الاختبار (2.094) وهي أكبر من قيمة dU التي بلغت (1.656) وأقل من قيمة 4-dU التي بلغت (2.344). وهذا يعني أن المشاهدات لا تتأثر ببعضها البعض بل تتمتع بدرجة من الاستقلالية. ويبين الشكل (5-4) تمثيلاً لهذه القيم على خط القيم الحرجة لاختبار Durbin-Watson.



الشكل (5-4): تمثيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي في البيانات

وبما يخص افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات الذي يفترض أن تكون العلاقات بين المتغيرات محل الاختبار خطية، تم اختبار هذه العلاقة من خلال المقارنة بين المتوسطات. ويتضح من النتائج في الجدول (5-4) أن العلاقة التي تجمع كافة المتغيرات هي علاقة خطية، حيث أن مستوى الدلالة المقابل للانحراف عن الخطية لكافة العلاقات بين المتغيرات يفوق (0.05).

الجدول (5-4): نتائج اختبار خطية العلاقة بين المتغيرات

المتغيرات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig.)
العائد على الأصول × البيئة القانونية	1.863	0.166
العائد على الأصول × البيئة الاقتصادية	5.9820	0.153
العائد على الأصول × البيئة التنافسية	1.2050	0.477
العائد على الأصول × التخطيط المالي	3.4500	0.249
العائد على الأصول × الرقابة الداخلية	1.1460	0.480
العائد على الأصول × الكفاءة الادارية	2.9550	0.202
العائد على الملكية × البيئة القانونية	0.6660	0.166
العائد على الملكية × البيئة الاقتصادية	10.601	0.090
العائد على الملكية × البيئة التنافسية	11.196	0.150
العائد على الملكية × التخطيط المالي	18.103	0.054
العائد على الملكية × الرقابة الداخلية	0.8730	0.625
العائد على الملكية × الكفاءة الادارية	7.915	0.403

أما من حيث افتراض الازدواج أو التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، وهو الافتراض الذي يتطلب خلو نموذج الانحدار من مشكلة الازدواج أو التداخل الخطي، بحيث لا يشكل أي من المتغيرات المستقلة دالة خطية للمتغيرات المستقلة الأخرى؛ فقد تم اعتماد قيم معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor وقيم التباين المسموح به (tolerances) للتحقق من هذا الاختبار، وتظهر نتائج الاختبار في الجدول (6-4).

الجدول (6-4): نتائج اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات

المتغيرات	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح به (tolerance)
البيئة القانونية	1.974	.507
البيئة الاقتصادية	2.984	.335
البيئة التنافسية	1.419	.705
التخطيط المالي	1.665	.601
الرقابة الداخلية	2.930	.341
الكفاءة الإدارية	1.306	.766

يتضح من نتائج اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات في الجدول (6-4) خلو نموذج الانحدار من هذه المشكلة، وذلك بدلالة قيم معامل التضخم (VIF) التي تراوحت بين القيمة (1.306) والقيمة (2.984)، وجميعها أقل من (5) (O'Brien, 2007)، وبدلالة قيم التباين المسموح به التي تراوحت بين القيمة (0.335) والقيمة (0.766) وهي أكبر من القيمة (0.1).

(4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومصفوفة الارتباط.

تم احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين نحو فقرات مقياس العوامل الخارجية والداخلية، وتظهر النتائج في الجدول (7-4). كما تم استخراج

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بينها، ويعرض الجدول (8-4) نتائج الارتباط بين المتغيرات.

الجدول (7-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين

الانحراف المعياري (SD)	المتوسط الحسابي (M)	المتغيرات
0.4920	3.9704	البيئة القانونية
0.4940	3.7865	البيئة الاقتصادية
0.3244	3.9356	البيئة التنافسية
0.5582	4.0467	التخطيط المالي
0.6068	3.8090	الرقابة الداخلية
0.4789	3.8759	الكفاءة الادارية

يبين الجدول (7-4) أن قيم المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين القيمة (3.7865) والقيمة (4.0467) وانحرافات معيارية تراوحت بين القيمة (0.3244) والقيمة (0.6068)، وتعتبر قيم المتوسطات المرتفعة عن اتجاهات ايجابية من قبل أفراد عينة الدراسة نحو فقرات مقياس العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين.

الجدول (8-4): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة (Correlation Matrix)

المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8
1. البيئة القانونية	1							
2. البيئة الاقتصادية	0.440-	1						
3. البيئة التنافسية	0.199-	0.465	1					
4. التخطيط المالي	0.554	0.275-	0.333-	1				
5. الرقابة الداخلية	0.467	0.778-	0.458-	0.378	1			
6. الكفاءة الادارية	0.348	0.281-	0.112	0.117	0.111	1		
7. العائد على الأصول	0.676	0.667-	0.564-	0.603	0.701	0.441	1	
8. العائد على الملكية	0.599	0.736-	0.676-	0.509	0.562	0.375	0.848	1

يتضح من مصفوفة ارتباط متغيرات الدراسة المبينة في الجدول (8-4) وجود ارتباط متوسط بين البيئة القانونية والعائد على الأصول ($r = 0.676$) والعائد على الملكية ($r = 0.599$) بمستوى

دلالة أقل من (0.05). وارتباط متوسط بين البيئة الاقتصادية والعائد على الأصول ($r = 0.667$) وارتباط قوي مع العائد على الملكية ($r = 0.736$) بمستوى دلالة أقل من (0.05). وهنالك درجة ارتباط متوسطة بين البيئة التنافسية والعائد على الأصول ($r = 0.564$) وكذلك مع العائد على الملكية ($r = 0.676$) بمستوى دلالة أقل من (0.05).

وتشير النتائج كذلك الى وجود درجة ارتباط متوسطة بين التخطيط المالي والعائد على الأصول ($r = 0.603$) والعائد على الملكية ($r = 0.509$). ووجود درجة ارتباط قوية بين متغير الرقابة الداخلية والعائد على الأصول ($r = 0.701$) ودرجة ارتباط متوسطة مع العائد على الملكية ($r = 0.562$). ومن حيث درجة الارتباط بين متغير الكفاءة الادارية والعائد على الأصول فقد بينت النتائج وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين ($r = 0.441$) ودرجة ارتباط متوسطة كذلك بين الكفاءة الادارية والعائد على الملكية ($r = 0.375$).

(5-4) اختبار الفرضيات

تجدر الإشارة قبل الخوض باختبار الفرضيات الى أن عملية جمع البيانات قد تمت بواقع ثلاث استبانات من كل شركة، وتم حساب الوسط الحسابي للاجابات في الاستبانات وربطها مع المتغيرات التابعة وهي العائد على الأصول والعائد على الملكية ذات القيمة الكمية، وذلك من أجل تقديم المعالجة الاحصائية الملائمة.

تنص الفرضية الأولى بصيغتها الصفرية على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) في العائد على الأصول

(ROA). وحيث أن الفرضية تتضمن ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد؛ فقد تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد، ويبين الجدول (9-4) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (9-4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية في العائد على الأصول

النموذج 1	ملخص النموذج		تحليل التباين		المعاملات	
	r	r ²	F	Sig.	Beta	t
	0.847	0.717	16.864	0.000		
البيئة القانونية					0.472	3.559
البيئة الاقتصادية					- 0.320	- 2.184
البيئة التنافسية					- 0.321	- 2.387
المتغير التابع: العائد على الأصول						

يتضح من الجدول (9-4) وجود ارتباط قوي بين مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين ممثلة بالبيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية، ومعدل العائد على الأصول لهذه الشركات، وذلك بدلالة قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) التي بلغت (0.847). وتشير قيمة معامل التحديد (R²) التي بلغت (0.717) الى أن العوامل الخارجية مجتمعة تفسر ما نسبته (72%) من التباين في العائد على الأصول لشركات التأمين. وعليه، فان مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي لديها القدرة على التنبؤ بالتباين في متغير العائد على الأصول، وتعد هذه القدرة معنوية بدلالة قيمة (F) التي بلغت (16.864) بمستوى دلالة أقل من (0.05). وتدل هذه الاحصائيات على صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

وبالعودة الى قيم Beta وقيم (t) ومستوى الدلالة (Sig.) المقابل لها في الجدول (2-4)،

يتضح أن البيئة القانونية هي المتغير الأكثر تأثيراً في العائد على الأصول، وذلك بدلالة قيمة Beta

للبيئة القانونية التي تفوق القيم الأخرى ($Beta = 0.472$ ، $t = 3.559$ ، $Sig. = 0.002$). يليها في التأثير متغير البيئة التنافسية ($Beta = -0.321$ ، $t = -2.387$ ، $Sig. = 0.027$)، مع ملاحظة أن الإشارة السالبة لقيمة Beta تعني أن العلاقة بين البيئة التنافسية والعائد على الأصول هي علاقة عكسية. يليهما في التأثير البيئة الاقتصادية ($Beta = -0.320$ ، $t = -2.184$ ، $Sig. = 0.041$). وفي ضوء هذه النتائج، نستنتج أن هنالك أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية في العائد على الأصول لشركات التأمين الأردنية.

نستخلص مما سبق أن العائد على الأصول لشركات التأمين الأردنية أكثر تأثراً بالبيئة القانونية وما تتضمنه من تشريعات خاصة يجب الالتزام بها، واتفقت الدراسة في هذه النتيجة مع دراسة قزعاط (2009) التي بينت وجود علاقة بين تطبيق تشريعات التأمين ونمو شركات التأمين. علاوة على ذلك، يتأثر الأداء المالي للشركات بقدرة الشركة على منافسة غيرها من الشركات من خلال تقديم وتسويق الخدمات ذات الجودة العالية وتنويع خدماتها والمحافظة على حصة سوقية مريحة، وتتسجم هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها طبايبيبة (2009). ومن ناحية أخرى، يتأثر الأداء المالي للشركات بالمؤشرات الاقتصادية ممثلة بمعدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات الفائدة واتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه زاهر ودريباتي (2011).

وفي ذات السياق، تنص الفرضية الثانية على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لمجموعة العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) في العائد على الملكية (ROE). ومن أجل اختبار هذه الفرضية فقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت نتائج التحليل، كما يوضح الجدول (4-10)، وجود علاقة ارتباط قوية بين مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء

المالي لشركات التأمين والعائد على الملكية ($r = 0.883$)، وتفسر هذه العوامل ما نسبته (78%) من التباين في العائد على الملكية ($r^2 = 0.780$)، وهي قدرة تفسيرية معنوية بدلالة قيمة (F) ومستوى الدلالة المقابل لها ($F = 23.577$ ، $\text{Sig.} = 0.000$). وتشير هذه الاحصائيات الى صلاحية نموذج الانحدار في اختبار العلاقة بين المتغيرات، حيث أن مجموعة المتغيرات المستقلة ممثلة بالبيئة القانونية والبيئة الاقتصادية والبيئة التنافسية ذات قدرة معنوية في التنبؤ بالتباين في العائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (10-4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية في العائد على الملكية

النموذج 1	ملخص النموذج		تحليل التباين		المعاملات	
	r	r ²	F	Sig.	Beta	t
	0.883	0.780	23.577	0.000		
البيئة القانونية					0.344	2.944
البيئة الاقتصادية					- 0.386	- 3.982
البيئة التنافسية					- 0.428	- 3.611

المتغير التابع: العائد على الملكية

بنتبع قيم Beta وقيم (t) ومستوى الدلالة المقابل لها في الجدول (10-4) ، يتضح أن البيئة التنافسية من العوامل الخارجية هي المتغير الأكثر تأثيراً في العائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية ($\text{Beta} = - 0.428$ ، $t = - 3.611$ ، $\text{Sig.} = 0.002$)، يليه في التأثير متغير البيئة الاقتصادية ($\text{Beta} = - 0.386$ ، $t = - 3.982$ ، $\text{Sig.} = 0.007$)، ويأتي متغير البيئة القانونية في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير ($\text{Beta} = 0.344$ ، $t = 2.944$ ، $\text{Sig.} = 0.008$). وعليه، فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لمجموعة العوامل الخارجية في العائد على الملكية.

يتضح من النتائج السابقة أن العائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية يتأثر بالعوامل الخارجية، وعلى رأسها البيئة التنافسية، يليها البيئة الاقتصادية ثم البيئة القانونية. وبغض النظر عن المتغير المستقل الأكثر تأثيراً في العائد على الملكية؛ فإن الأخير يتأثر بكافة هذه العوامل.

وفي المقابل، تنص الفرضية الثالثة على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لمجموعة العوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في العائد على الأصول. تم ادخال العوامل الداخلية الى نموذج الانحدار كمتغيرات مستقلة، ومتغير العائد على الأصول كمتغير تابع. وأظهرت نتائج التحليل الموضحة في الجدول (11-4) وجود ارتباط قوي بين مجموعة العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين ($r = 0.883$)، وتعد هذه العوامل ذات قدرة معنوية في تفسير ما نسبته (77%) من التباين في العائد على الأصول ($r^2 = 0.768$ ، $F = 22.116$ ، $\text{Sig.} = 0.000$).

الجدول (11-4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية في العائد على الأصول

النموذج 1	ملخص النموذج		تحليل التباين		المعاملات	
	r	r ²	Sig.	F	Beta	t
	0.877	0.768	0.000	22.116		
التخطيط المالي					0.410	3.523
الرقابة الداخلية					0.504	4.304
الكفاءة الادارية					0.382	3.524

المتغير التابع: العائد على الأصول

ومن أجل ترتيب العوامل الداخلية تبعاً لتأثيرها في العائد على الأصول فقد تم الرجوع الى قيمة Beta في الجدول (11-4)، حيث تبين أن متغير الرقابة الداخلية هو الأكثر تأثيراً في العائد على الأصول (Beta = 0.504 ، t = 4.304 ، Sig. = 0.000)، يليه في التأثير متغير التخطيط المالي (Beta = 0.410 ، t = 3.523 ، Sig. = 0.002)، وأخيراً، جاء متغير الكفاءة الادارية في المرتبة

الثالثة من حيث تأثيره في العائد على الأصول ($0.382 = \text{Beta}$ ، $3.524 = t$ ، $0.002 = \text{Sig.}$).
وعليه، فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في العائد على الأصول لشركات التأمين الأردنية.

وعليه، يتضح أن الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الأصول يتأثر بالرقابة الداخلية، وذلك من منطلق أن الرقابة الداخلية تعزز قيم الموظفين في الحفاظ على أصول الشركة، في ظل وجود الهيكل التنظيمي الذي يتسم بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات، وسعي الشركات الى تقييم المخاطر التشغيلية الذي يسهم في الكشف عن أوجه القصور في الأداء، والالتزام بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يسهم في تحسين معدل العائد على الأصول لشركات التأمين. وقد أكدت دراسة طبائبية (2009) على هذه النتيجة اذ اعتبرت أن توفر النظام الرقابي الفعال يلعب دوراً ايجابياً في تحسين أداء الشركات.

وأخيراً، تنص الفرضية الرابعة على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لمجموعة العوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في العائد على الملكية. ومن أجل اختبار هذه الفرضية فقد تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد، وبينت نتائج التحليل الموضحة في الجدول (4-12) وجود ارتباط قوي بين العوامل الداخلية والعائد على الملكية ($r = 0.725$)، وهي ذات قدرة تفسيرية معنوية حيث تفسر (53%) من التباين في العائد على الملكية ($r^2 = 0.525$ ، $F = 7.371$ ، $\text{Sig.} = 0.002$).

الجدول (4-12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية في العائد على الملكية

النموذج 1	ملخص النموذج		تحليل التباين		المعاملات	
	r	r ²	F	Sig.	Beta	t
	0.725	0.525	7.371	0.002		
التخطيط المالي					0.360	2.159
الرقابة الداخلية					0.389	2.324
الكفاءة الادارية					0.329	2.121

المتغير التابع: العائد على الملكية

وبلاحظ من نتائج المعاملات في الجدول (4-12) أن متغير الرقابة الداخلية هو المتغير الأكثر تأثيراً في العائد على الملكية (Beta = 0.389 ، t = 2.324 ، Sig. = 0.031)، يليه متغير التخطيط المالي (Beta = 0.360 ، t = 2.159 ، Sig. = 0.043)، ثم متغير الكفاءة الادارية (Beta = 0.329 ، t = 2.121 ، Sig. = 0.047). وتؤكد هذه النتائج على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية في العائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية.

وكما سبقت الإشارة لتأثر الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الأصول، فإن الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الملكية يتأثر بمختلف العوامل الداخلية (الرقابة الداخلية، التخطيط المالي، والكفاءة الادارية) بنفس الترتيب ولنفس الأسباب المشار إليها والمتعلقة بدور الرقابة الداخلية في تعزيز قيم الموظفين في الحفاظ على أصول الشركة، في ظل وجود الهيكل التنظيمي الذي يتسم بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات، وسعي الشركات الى تقييم المخاطر التشغيلية الذي يسهم في الكشف عن أوجه القصور في الأداء، والالتزام بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يسهم في تحسين معدل العائد على الأصول لشركات التأمين. وقد أكدت دراسة طبائبية

(2009) على هذه النتيجة اذ اعتبرت أن توفر النظام الرقابي الفعال يلعب دوراً ايجابياً في تحسين أداء الشركات.

في ضوء ما تقدم من اختبار لفرضيات الدراسة الأربعة التي توضح طبيعة الأثر بين العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية، وطبيعة الأثر بين العوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) والأداء المالي ببعديه العائد على الأصول والعائد على الملكية، أشارت نتائج تحليل البيانات المالية لشركات التأمين واستجابات المبحوثين من هذه الشركات الى رفض كافة الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة التي تؤكد على وجود أثر ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة. ويبين الجدول (4-13) ملخص نتائج اختبار الفرضيات.

الجدول (4-13): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الرقم	الفرضية	النتيجة
H1	لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) في العائد على الأصول.	رفض
H2	لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) في العائد على الملكية.	رفض
H3	لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في العائد على الأصول.	رفض
H4	لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) في العائد على الملكية.	رفض

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1-5) مقدمة

(2-5) مناقشة النتائج

(3-5) التوصيات

(1-5) مقدمة

يتضمن الفصل الخامس مناقشة للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات لاختبار الفرضيات بين متغيرات الدراسة. ويقدم الفصل مجموعة من التوصيات في ضوء الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة.

(2-5) مناقشة النتائج

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الأثر المحتمل بين مجموعتين من المتغيرات المستقلة هي العوامل الخارجية والعوامل الداخلية ومتغيراً تابعاً هو الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على الاستثمار، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. هنالك أثر ذو دلالة احصائية بين العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) والأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، حيث أن العوامل الخارجية ذات قدرة معنوية في التنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين. وتعد هذه النتيجة منطقية من حيث أن شركات التأمين الأردنية تعمل ضمن نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة بها، فلا غرابة أن يتأثر الأداء المالي لشركات التأمين بالبيئة القانونية التي تمثل بمجملها تشريعات خاصة بقطاع التأمين تتطلب من الشركات الالتزام بها، ويتأثر البيئة الاقتصادية التي تتضمن مؤشرات مثل معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات الفائدة، ويتأثر بالبيئة التنافسية التي تستلزم القدرة على المنافسة من خلال الالتزام بتقديم الخدمات ذات الجودة العالية وتنويع الخدمات المقدمة للعملاء والمحافظة على حصة سوقية مربحة. وقد اتفقت بهذا الصدد نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة زاهر ودريباتي (2011) التي

أظهرت وجود علاقة بين البيئة الاقتصادية وما تتضمنه من تأثيرات في أداء شركات التأمين. وكذلك مع دراسة قزعاط (2009) التي بينت وجود علاقة بين تطبيق تشريعات التأمين ونمو شركات التأمين. ودراسة طبايبية (2009) التي ربطت بين البيئة التنافسية لشركات التأمين وأدائها المالي.

2. أظهرت نتائج الدراسة من واقع بيانات المبحوثين من موظفي شركات التأمين والبيانات المالية الخاصة بهذه الشركات أن البيئة القانونية ذات أثر ايجابي في العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية. وقد أكدت دراسة قزعاط (2009) على نفس النتيجة حيث اعتبرت أن المحافظة والالتزام بتطبيق تشريعات التأمين تؤدي الى تحسين نمو الشركات. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التزام الشركات بتشريعات التأمين من أنظمة وقوانين وتعليمات، والعمل على التحديث المستمر لقوانين التأمين، ووجود السلطات الرقابية المختصة بمتابعة تطبيق قوانين قطاع التأمين، والعمل على وضع القوانين بالتشاور مع شركات التأمين يلعب دوراً كبيراً في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين. خاصة وأن البيئة القانونية، وإن كانت من ضمن العوامل الخارجية، يمكن التحكم بها بطريقة أسهل مقارنة مع المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات البطالة والتضخم والفائدة التي يصعب التعامل معها.

3. هنالك علاقة عكسية بين البيئتين الاقتصادية والتنافسية والعائد على الأصول من جهة والعائد على الملكية من جهة أخرى. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن معطيات البيئة الاقتصادية تبعاً لطريقة قياسها في الدراسة الحالية والتي تتضمن انخفاض معدل دخل الفرد، وارتفاع معدلات

البطالة ومعدلات التضخم والركود الاقتصادي يؤثر بطريقة سلبية في الأداء المالي لشركات التأمين ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية. وكذلك الحال فان عدم قدرة شركات التأمين على تقديم خدمات ذات جودة عالية وعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية، وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية وعرض الخدمات التأمينية عبر الأسواق الافتراضية، وانحسار الحصة السوقية لهذه الشركات في ظل عدم قدرتها على الابداع والابتكار في تقديم الخدمات ذا أثر سلبي في العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة زاهر ودريباتي (2011) التي توصلت الى أن التأثيرات الاقتصادية السلبية ذات علاقة عكسية بمستوى أداء شركات التأمين. وكذلك مع دراسة (2012) Doumpos التي أظهرت أثراً سلبياً للتضخم في الأداء المالي للشركات.

4. أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي مجتمعة (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الادارية) ذات أثر ايجابي بالأداء المالي لشركات التأمين بشقيه العائد على الأصول والعائد على الملكية. ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن مقومات التخطيط المالي المتمثلة باعداد الموازنات التخطيطية بعيدة المدى وقائمة التدفقات النقدية المقدره، تؤدي بمجملها الى تحسين معدلات العائد على الأصول والعائد على الملكية. كما أن الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في الحفاظ على موجودات الشركة، والكشف عن مواطن الخلل وتراجع مستويات الأداء ووضع السياسات والاجراءات الخاصة بالضبط الداخلي وضمان تطبيق هذه السياسات والاجراءات، بالإضافة الى دور الكفاءة الادارية في تحقيق أهداف الشركات واتخاذ

القرارات السليمة ومعالجة المشكلات تؤدي كذلك الى تحسين مستويات الأداء المالي لشركات التأمين.

5. تعد الرقابة الداخلية الأكثر تأثيراً في العائد على الأصول والعائد على الملكية من حيث أنها تعزز قيم الموظفين في الحفاظ على أصول الشركة، في ظل وجود الهيكل التنظيمي الذي يتسم بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات، وسعي الشركات الى تقييم المخاطر التشغيلية الذي يسهم في الكشف عن أوجه القصور في الأداء، والالتزام بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يسهم في تحسين معدل العائد على الأصول لشركات التأمين. وقد أكدت دراسة طبائبية (2009) على هذه النتيجة اذ اعتبرت أن توفر النظام الرقابي الفعال يلعب دوراً ايجابياً في تحسين أداء الشركات.

(3-5) التوصيات

توصي الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت اليها بما يلي:

1. تلعب البيئة القانونية بوصفها واحدة من العوامل الخارجية دوراً هاماً من حيث أثرها في الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك وفقاً لما أظهرته نتائج الدراسة، وبالتالي فان على هذه الشركات ان لا تتجاهل البيئة القانونية، بل لابد من الاستفادة من آثارها الايجابية والتحوط نحو آثارها السلبية. ويمكن لشركات التأمين القيام بذلك من خلال الالتزام بأنظمة وقوانين وتعليمات قطاع التأمين، والعمل على التحديث المستمر لتشريعات التأمين بما يتفق ومتطلبات المرحلة التي تمر بها الشركات، ومتابعة السلطات الرقابية لدورها المتخصص في المحافظة على تطبيق هذه التشريعات. علاوة على الاهتمام بتقديم وتسويق الخدمات التأمينية بجودة عالية وتنويع

الخدمات المقدمة للعملاء وامتلاك الأدوات التي تمكن من امتلاك المزايا التنافسية وبحث الطرق المناسبة لزيادة الحصة السوقية والالتزام بالابتكار والتجديد في طرق واجراءات العمل ومواكبة التطورات التكنولوجية.

2. ضرورة تركيز شركات التأمين على اعداد الموازنات التخطيطية بعيدة المدى، وضبط بنود التكاليف وتعظيم الإيرادات، واستخدام هذه الموازنات لتحفيز الأفراد والادارات من أجل الالتزام بتحقيق الأهداف المخططة مسبقاً، والسعي الجاد لتقييم الانحرافات وتقديم المقترحات العملية لتصحيحها. بالإضافة الى تقييم المخاطر التشغيلية والكشف عن أوجه القصور في الأداء المالي للشركات، ووضع السياسات والاجراءات التي تضمن التطبيق السليم للضبط الداخلي، وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك في سعيها للالتزام بأهمية العوامل الداخلية واستثمار دورها في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

3. ضرورة سعي شركات التأمين لتبني مبادرات الجودة وتقديم خدمات ذات جودة عالية، والسعي الجاد لمواكبة التطورات التكنولوجية وعبر الخدمات التأمينية عبر الأسواق الافتراضية، وتبني الحلول الابتكارية والابداعية في تقديم الخدمات التأمينية من أجل تلافي الأثر السلبي لمثل هذه المعطيات في العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- أبو بكر، مصطفى محمود، (2004). إدارة التسويق في المنشآت المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر.
- أوتاني، سومر (2009). التخطيط المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
- بوغابة ، كوثر (2011). دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- بوهزة، محمد، (2005). المقارنة المرجعية، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر.
- الجعافرة، أحمد (2012). مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن "دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- جميل، سنان وسعيد، سوسن (2007). تقييم أداء البنوك التجارية نسب السيول والربحية بالتطبيق على بنك الموصل للتنمية والاستثمار 2002-2004، مجلة تنمية الرافدين، 84 (29): 111-131.
- جودي، حمزة حيدر(2008). علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء البنكي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (68)، الجامعة المستنصرية.
- الخطيب، محمد محمود (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص45.
- الخلايلة، محمود عبد الحليم، (2007)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطبعة الدستور التجارية، الطبعة الرابعة، عمان.

- دباغية، محمد والسعدي، ابراهيم (2011)، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين: دراسة تحليلية في شركات التأمين الأردنية، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد 34، العدد 52، 76-90.
- دراجي، عيسى (2010). البيئة والميزة التنافسية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9/2/2010.
- الدعاس، عبدالله (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 37، عدد 1، 2010.
- ديري، زاهد (2011). الرقابة الداخلية، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ذنبيات، علي وكفوس، نوال (2012). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1.
- زاهر، بسام ودريباتي، يسيرة (2011). أهم المعوقات التي تواجه إدارة شركات التأمين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (33)، العدد (6): 141-161.
- سلام، اسامة عزمي، موسى، شقيري نوري (2010)، ادارة الخطر والتأمين، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- السلمي، فهد (2003). مدى كفاءة القيادات الميدانية في رفع مستوى أداء الأفراد بحرس الحدود، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- شنوف، شعيب (2013). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- الطائي، محمد عبد الحسين آل فرج (2004). نظام المعلومات الإدارية المتقدمة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- طبايبية، سليمة. (2009). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

- العارف، نادية (2002). التخطيط الاستراتيجي والعولمة، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، مصر.
- العارف، نادية، (2000). الإدارة الإستراتيجية (إدارة الألفية الثالثة)، الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر.
- العازمي، فايز (2012). دور مجالس الادارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية. جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة.
- العامري، زهرة والركابي، علي (2007). أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في المشاريع في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، ص 109-136.
- عبد الوهاب، بن بريكة وبن التركي، زينب (2010). مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، 12-13/5/2010.
- عبدالقادر، طلحة، (2012). محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية، باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- عبيدات، أحمد نواف (2006)، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان: الأردن.
- عربيات (2008) بعنوان " أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن "
- عصام، عباسي، (2012). تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات دراسة حالة ليند غاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- قزعاط، أحمد (2009). تحليل العوامل المؤدية الى ضعف نمو قطاع التأمين واستثمارته في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

- قويدر، الواحد عبد الله (2007). أدوات مراقبة التسيير تخصص إدارة الأعمال،. جامعة السلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- الكبيسي، صلاح الدين عواد،(2002). ادارة المعرفة واثرها في الابداع التنظيمي، بغداد.
- كراجة، عبد الحلیم (1991). الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، أريد: دار الامل.
- محمود، علي (2013). بوادر انهيار قطاع التأمين في الأردن، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=145231>
- مطر، محمد، (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.
- المطيري، مشعل، (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- الوردات، خلف عبد الله (2010). الرقابة الداخلية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Akotey,J. , Sackey,F. & Amoah,L. (2010). **The financial performance of life insurance companies in Ghana.** unpublished master's thesis, University College of Ghana.
- Ansari,V. & Fola,W. (2014). Financial Soundness and Performance of Life Insurance Companies in India. International Journal of Research,1(8).
- Beest, F.; Braam, G. & Boelens, S. (2009). Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics, NiCE Working Paper, 09-108.
- Carmichael, D. (2004). The PCAOB and the Social Responsibility of the Independent Auditor. Accounting Horizons, 18 (2), 127- 133.
- Codjia,M. (2010).Definition of a statement of financial performance, From:http://www.ehow.com/about_6627481_definition-statement-financial-performance.html.

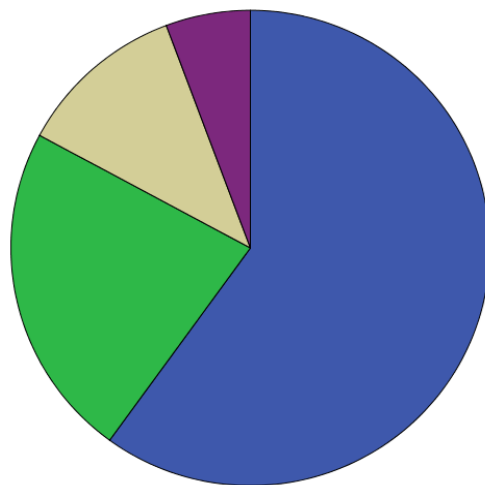
- COSO (1992). Internal Control –Integrated Framework Executive Summary" site: www.coso.org)
- Doumpos,M.,Gaganis,C. & Pasiouras,F. (2012). Estimating and Explaining the Financial Performance of Property and Casualty Insurers: A Two-Stage Analysis.The Business and Economics Research Journal, 5(2):155-170.
- DuBois,S. (2012). Internal competition at work: Worth the trouble?. FortuneMagazine.
- Everson,M.(2013). Internal Control-Integrated Framework .Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, COSO.
- Friesenbichler,C. (2009). The efficiency of EU public administration in helping firms grow. Austrian Institute of Economic Research, WIFO.
- Garba, T. & Abubakar, B. (2014). Corporate Board Diversity And Financial Performance Of Insurance Companies In Nigeria: An Application Of Panel Data Approach, Asian Economic and Financial Review, 4(2):257-277
- Ghimire,R.(2013).Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal. The Lumbini Journal of Business and Economics, 3(2).
- Haber, S. & Reichel, A. (2005). Identifying performance measures of small ventures-the case of the tourism industry. Journal of Small Business Management, 43(3), 260.
- Hermanson, D. , Smith,J. & Stephens,N. (2012). How Effective are Organizations' Internal Controls? Insights into Specific Internal Control Elements. American Accounting Association, 6(8): 31–50.
- Hock,Braian.(2010).Certified Managenent Accountant, Financial Planning,Performance & control.Ohio:Hock international,LLC
- Laurence, M. (2011). Measuring Financial Performance: A Critical Key to Managing Risk, National Crop Insurance Services, Inc.
- Mosalaka, I.(2007). Financial performance measurement of South Africa's top companies: an exploratory investigation, Unpublished master thesis, University of South Africa, Pretoria, 232.

- Mwangangi, J. (2012). Financial Reporting and Disclosure by Insurance Companies: Review of contemporary Practices. Insurance Regulatory Authority.
- O'Brien, R. (2007). A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors. *Quality & Quantity*, 4: 673-690.
- Poister, T. H., & Streib, G. (2005). Elements of strategic planning and management in municipal government: Status after two decades. *Public Administration Review*, 65, 45-56.
- Princeton Survey Research Associates International. (2012). Household Financial Planning Survey. Certified Financial Planner Board of Standards, Inc. and the Consumer Federation of America.
- Trikha, R. (2012). Is Competition Among Co-Workers a Good Thing?, available online: <http://money.usnews.com/money/blogs/>, retrieved 15/3/2015.

الملاحق

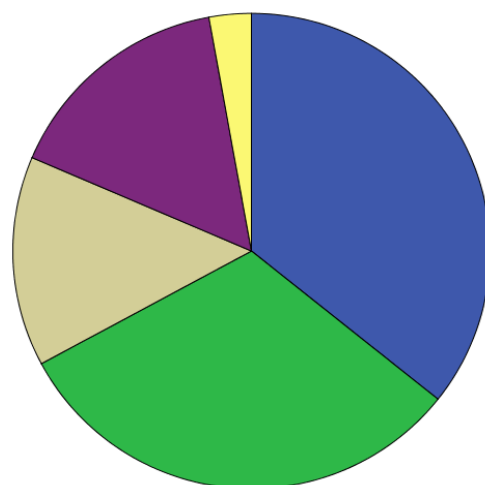
الملحق (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديمغرافية



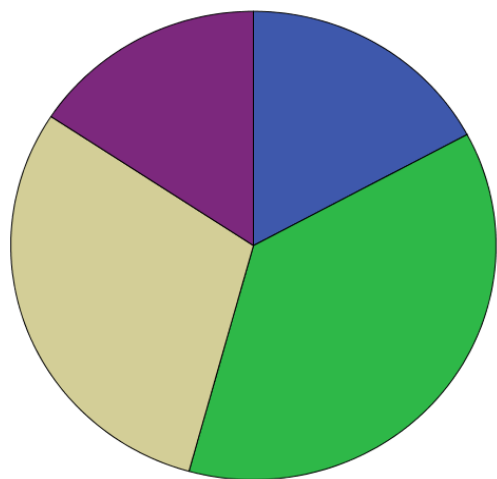
بكالوريوس ■ دبلوم دراسات عليا ■ ماجستير ■ دكتوراة

الشكل (1-4): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي



محاسبة ■ ادارة أعمال ■ اقتصاد ■ مالية ومصرفية ■ أخرى

الشكل (2-4): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للتخصص العلمي



■ أقل من سنتين ■ 2 - أقل من 5 سنوات ■ 5 - أقل من 10 سنوات ■ 10 سنوات أو أكثر

الشكل (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للخبرة العملية

الملحق (2) أداة الدراسة

الاستبانة بصورتها النهائية

عزيزي المستجيب

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية)" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من جامعة الشرق الأوسط ولأغراض هذه الدراسة فقد قام الباحث بتطوير الاستبانة المرفقة.

يرجى التفضل بالاجابة على فقرات الاستبانة وذلك بوضع إشارة (√) في الحقل الذي ترونه مناسباً ، علماً بأن جميع الاجابات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط وستبقى في اطار السرية التامة .

شاكرين لكم تعاونكم مع وافر الاحترام والتقدير،،،

الباحث

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية

يرجى اختيار الإجابة المناسبة عن طريق وضع إشارة في المكان المناسب:

● المؤهل العلمي:

	2. دبلوم دراسات عليا		1. بكالوريوس
	4. دكتوراه		3. ماجستير
5. أخرى، يرجى ذكره			

● التخصص العلمي:

	2. إدارة أعمال		1. محاسبة
	4. مالية ومصرفية (تمويل)		3. اقتصاد
5. أخرى، يرجى ذكره			

● الخبرة العملية:

	2. من 2 سنة وأقل من 5 سنوات		1. أقل من 2 سنة
	4. من 10 سنوات فأكثر		3. من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

الرقم	الفقرة	دائماً	كثيراً	أحياناً	نادراً	أبداً
المحور الأول: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي						
المجال الأول: البيئة القانونية						
1	تلتزم شركات التأمين بالأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع التأمين.					
2	تحتاج القوانين المتعلقة بقطاع التأمين إلى تحديث مستمر.					
3	تتابع سلطات رقابية مختصة تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع التأمين.					
4	يتم وضع القوانين المتعلقة بقطاع التأمين بمنأى عن احتياجات شركات التأمين.					
5	تؤثر تشريعات التأمين على حجم الأقساط لشركات التأمين.					
المجال الثاني: البيئة الاقتصادية						
6	يؤثر الاتجاه نحو العولمة على أداء شركات التأمين.					
7	يؤثر الوضع الاقتصادي (معدل دخل الفرد) على إيرادات شركات التأمين.					
8	يعد ارتفاع معدل البطالة سبباً لعدم الإقبال على التأمين.					
9	تؤثر معدلات التضخم المرتفعة بشكل سلبي على الأداء المالي لشركات التأمين.					
10	تؤثر معدلات الفائدة على استثمارات شركات التأمين.					
11	يؤثر الركود الاقتصادي على أداء شركات التأمين.					
المجال الثالث: البيئة التنافسية						
12	تزداد حاجة شركات التأمين إلى الإرتقاء					

					بالخدمات التي تقدمها.			
					تؤثر جودة الخدمات التي تقدمها شركات التأمين على احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية.	13		
					تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على جودة الخدمات التي تقدمها شركات التأمين.	14		
					الفقرة	الرقم		
				دائماً	كثيراً	أحياناً	نادراً	أبداً
					يؤثر ظهور الأسواق الافتراضية على عرض خدمات جديدة ذات جودة عالية.	15		
					يؤثر عدد المنافسين القائمين على الأداء المالي لشركات التأمين.	16		
					يؤثر حجم عمل المنافسين على حجم العمليات لشركة التأمين.	17		
					تؤثر الحصة السوقية على التنافس على الأداء المالي لشركات التأمين.	18		
					تقرض المنافسة بين الشركات ضرورة الإبداع والابتكار للإرتقاء بأداء الشركات.	19		
المحور الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي								
المجال الرابع: التخطيط المالي								
					تؤثر الموازنات التخطيطية على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لشركة التأمين.	20		
					يعزز تطبيق الموازنات التخطيطية توفير الأموال اللازمة لشركة التأمين بتكلفة منخفضة.	21		
					تؤثر الموازنات التخطيطية على تحفيز الإدارات والأفراد لتحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً.	22		
					تعد الموازنات التخطيطية أساس لدراسة وتقييم الانحرافات ومعالجتها.	23		
					تعد الموازنات التخطيطية أداة للرقابة على التكاليف.	24		

					يساعد تطبيق الموازنات التخطيطية على توفير السيولة اللازمة للشركة.	25
					تمثل الموازنات التخطيطية عامل مهم في تحقيق أداء مالي أفضل لشركات التأمين.	26
المجال الخامس: الرقابة الداخلية						
					تعزز القيم المهنية والأخلاقية لدى العاملين في الشركة الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.	27
					الفقرة	الرقم
					يحدد وجود هيكل تنظيمي بوضوح صلاحيات العاملين في شركات التأمين ومسؤولياتهم.	28
					يساعد تقييم المخاطر التشغيلية في الكشف عن أوجه الضعف وتراجع الأداء المالي.	29
					يحقق وجود السياسات والإجراءات ضبط داخلي للنشاط المالي في شركات التأمين.	30
					تضمن عمليتي المتابعة والتقييم جميع إجراءات الضبط الداخلي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.	31
					تضمن إجراءات الضبط الداخلي سير العمل دون انحرافات.	32
					يؤثر ضعف تطبيق أنظمة المتعلقة بالرقابة داخل الشركات سلباً على أداء شركات التأمين.	33
المجال السادس: الكفاءة الإدارية						
					يساعد توفر المؤهل العملي المناسب لدى الإدارة العليا في وضع خطط استراتيجية تحقق أهدافه شركات التأمين.	34
					تساهم المؤهلات العلمية الادارة العليا في اتخاذ قرارات مالية صحيحة .	35
					تعد الخبرة الإدارية عامل مهم في تحقيق نمو أفضل لشركات التأمين.	36
					تساعد الخبرة الإدارية للادارة العليا في التوجيه	37

					والإشراف على العاملين في شركات التأمين.	
					تعد الخبرة الإدارية عامل أساس لاتخاذ القرارات الصحيحة في شركات التأمين.	38
					تعد الخبرة الإدارية عامل مهم في الرقابة على تحقيق الأهداف المالية في الموازنات لشركات التأمين.	39
					تساعد الخبرة الإدارية في وضع حلول مثلى للمشكلات التي يمكن أن تحدث في شركات التأمين.	40

أي ملاحظات أخرى

.....

الملحق (3)
قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

قسم المحاسبة	جامعة الأميرة سمية	الاستاذ الدكتور شمسي البواعنة	.1
قسم المحاسبة	جامعة الأميرة سمية	الدكتور مضر عبداللطيف	.2
قسم ادارة الأعمال	جامعة الشرق الأوسط	الاستاذ الدكتور ليث الربيعي	.3
قسم ادارة الأعمال	جامعة الشرق الأوسط	الاستاذ الدكتور محمد النعيمي	.4
قسم المحاسبة	جامعة الزرقاء الأهلية	الاستاذ الدكتور عبدالناصر نور	.5